

Copyright © King Saud University

ALL
IN
ONE

هاشية المختصر ، تأليف عثمان بن عبد الله الخطايش الحنفى ،
نظام الدين ، المصروف بمولا نازار هـ (١٠٩٠ هـ) . بخط
الحسن بن المراد بن عبد الحجاج عبد الرحمن مرزبان ١٠٠٣ هـ

٤٠ ق ٢١ ص ٢٠ × ٥ ر ٤ سم

١٠٢٧

نسخة حسنة ، خطها ممتاز ، منقولة عن نسخة مخطوطة
سنة ٨٥٠ هـ .

معجم المؤلفين ٦ : ٢٥٨ ، دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٨

١ - البلاغة العربية أ - الخطايش ، عثمان بن عبد الله

١٠٩٠ هـ - يد الناسخ ج - تاريخ النسخ .

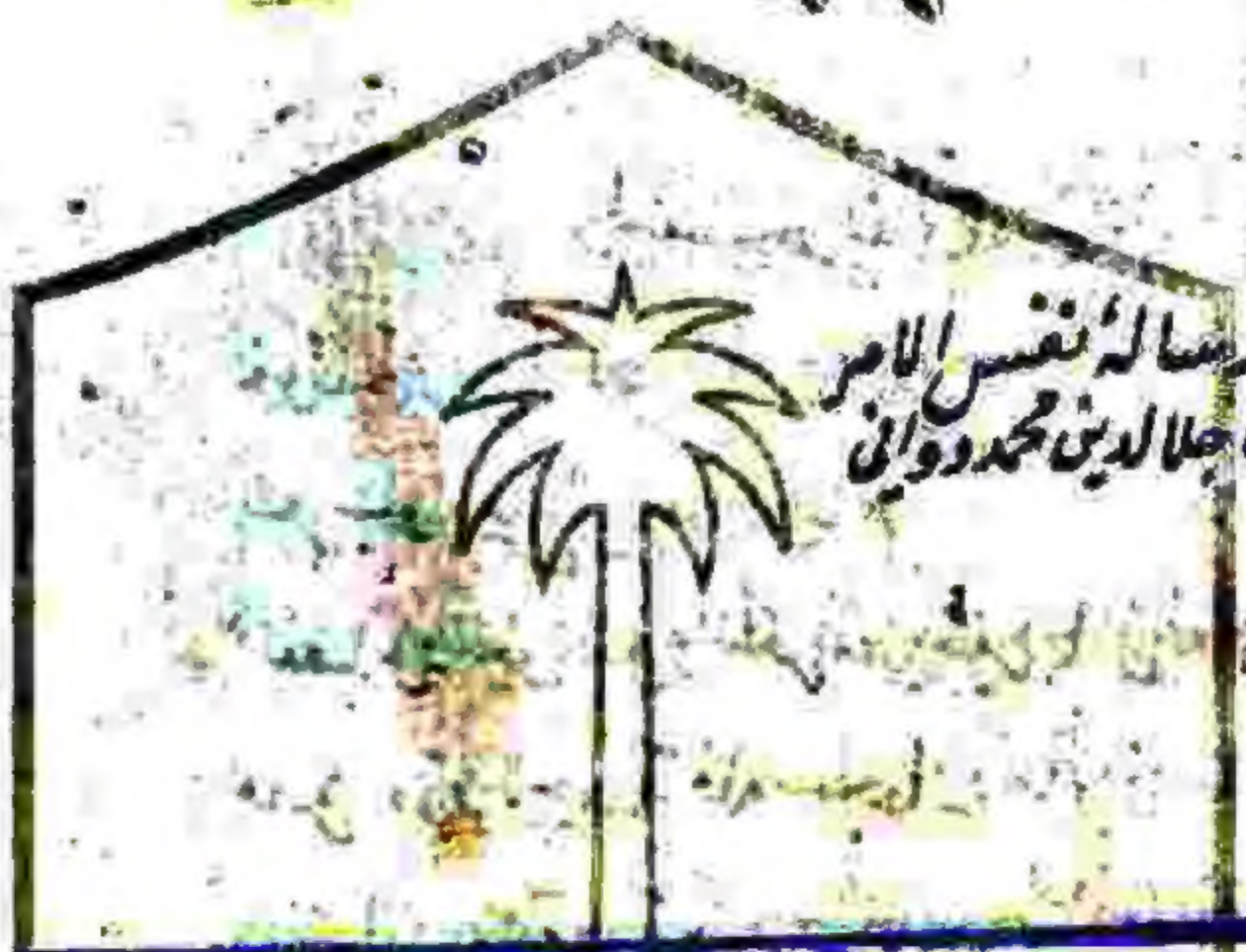


خطائی حاشیه سبز مختص

۸

کتاب خطائی
حاشیه
مختص

شرح رساله نفس الامر
للآقا جلال الدین محمد دوانی



مکتبه بیاضه النورانی - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: **حاشیه الخطائی**

اسم المؤلف: **آقا جلال الدین محمد دوانی**

تاریخ النسخ: **۱۰۷۷**

عدد الأوراق: **۴**

ملاحظات: **خط سبز**

الصفحة: **۸۱۶**

خطائی (د. ۱۰۷۷)

Ex III

Saud

University

1957

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما اعطينا من سوانح النعم وبوالغ الحكم وصلى على نبيك
الحبيب والبعث على وجه اكل واتم **وله** الحمد على الشكر لان الحمد يعبر
الفضائل والفواضل والشكر يحقق الخير وكان الله تعالى من عظام النوال مما لا
يحصر العذ والإحصاء فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحور حوله
الاستبصار والفتنة ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى للعلم بوجوب حديث البشارة
وانه ورد بلفظ الحمد قال صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي مال لم يبدأ فيه بحمد الله
فهو اجرم ولا نزلوا فقر الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ التمجيد وعلى المدح لانه
يمتاز الاختيار للمدح فيه والحمد يخفى عما للمحمود فيه اختيار قيل والمدح يتم غير
الحق ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يخص المحي ويكون بعد الاحسان والحمد الذي
لله تعالى على كونه تعالى حيا وصل احسانه الى العباد وان ما له سبحانه من صفات الكمال
وجز بل النوال باختياره تعالى وانما ما بالاختيار على ما ليس للاختيار لا يخفى
على ذوي الابصار ولما ذكرنا ان من الوجهين في الاول **واثر** الجملة الفعلية على التثنية
مع كونها غالبة من جلية الدوام والثبات الذي يد له عليه الاستيلاء لان الفعل
المضارع يدل على الاستمرار المتجدد وانما اولها باعتبار في هذا المقام من الثبات
والدوام لدلالة الاول بمعنى المقابلة على ان ما تقابل الحمد من انواع الانعام
اصناف الافعال التامة متجددة على الاستمرار فليخرج الحمد عن انعام جديد ومزود
غيب يزيد فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال لانه
مستغنى عن التكميل مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكرنا المفصل فلذلك لا بد من
عظم شايته تعالى لما يتقنه من الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم

الحمد لله على ما اعطينا من سوانح النعم وبوالغ الحكم وصلى على نبيك
الحبيب والبعث على وجه اكل واتم **وله** الحمد على الشكر لان الحمد يعبر
الفضائل والفواضل والشكر يحقق الخير وكان الله تعالى من عظام النوال مما لا
يحصر العذ والإحصاء فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحور حوله
الاستبصار والفتنة ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى للعلم بوجوب حديث البشارة
وانه ورد بلفظ الحمد قال صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي مال لم يبدأ فيه بحمد الله
فهو اجرم ولا نزلوا فقر الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ التمجيد وعلى المدح لانه
يمتاز الاختيار للمدح فيه والحمد يخفى عما للمحمود فيه اختيار قيل والمدح يتم غير
الحق ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يخص المحي ويكون بعد الاحسان والحمد الذي
لله تعالى على كونه تعالى حيا وصل احسانه الى العباد وان ما له سبحانه من صفات الكمال
وجز بل النوال باختياره تعالى وانما ما بالاختيار على ما ليس للاختيار لا يخفى
على ذوي الابصار ولما ذكرنا ان من الوجهين في الاول **واثر** الجملة الفعلية على التثنية
مع كونها غالبة من جلية الدوام والثبات الذي يد له عليه الاستيلاء لان الفعل
المضارع يدل على الاستمرار المتجدد وانما اولها باعتبار في هذا المقام من الثبات
والدوام لدلالة الاول بمعنى المقابلة على ان ما تقابل الحمد من انواع الانعام
اصناف الافعال التامة متجددة على الاستمرار فليخرج الحمد عن انعام جديد ومزود
غيب يزيد فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال لانه
مستغنى عن التكميل مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكرنا المفصل فلذلك لا بد من
عظم شايته تعالى لما يتقنه من الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم

ما لا يمكن ان يولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير ومعد فظهر ان ما لا يمكن
ان فيه اشارة الى ان حمد سبحانه وتعالى ليس مجرد اللسان بل به والجان والاركان
على ما قال الامام الرزقي ان حمد الله تعالى مع الموارد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يحمد
من الموارد **حامدا** كما يجعل ما ينقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض أهل
التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفخذ ان صلوة الجماعة هي
الصلوة بالظاهر والباطن وصلوة الفخذ هي الصلوة بالظاهر فقط وان حوز للخطا
في حمدك على اسم الله الدال على استجماعه تعالى جميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل بما يدعى ان ترك
ذكر ما يد له عليه وفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للحامد محرك لا قبا
وداعى التوجه على جنبه على الكمال حتى خاطبه على ما ينبغي بيانه في البيضة المختصة
باللغات في اياك نعبد واشرنا خير المفعول على تقديم الدال على الاختصاص
المناسب للمقام كما ذكرنا المفصل لان تقديم الحمد كما سيجي اشد طباقا بمقتضى المقام
وجاز على ما هو الاصل من تقديم الفاعل على المفعول ولما فيه من الحفا اشارة الى ان
ما يشعر بتقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول من ذكر
ما يدل عليه بل بما يدعى ان ذكره من فضول الكلام ان مشرب الاختصاص منها
لا يصفو عن شرب شيمته فان المناسب معنا قصر الافراد وانه توقف ظاهر على
ان يعتقد المخاطب ان الحامد المومن شرك وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرد الام
وان كان هذا للشبهة لكنه محتمل بخلاف المقصود احتمالا لارجح لان الاختصاص
لازم للتقديم غالبا واثر كلمة يا الموضوعه لهذا البعيد على ما قيل في قوله
يا من شرح مع انه سبحانه اقرب اليها من جيل الوريد مضاعفة واستبعادا
عن مطلق الترفي وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لانه الصدر وعلم القلب



وشرح مقدم لدخول النور في القلب وذكر البيان في شرح الصدر ببيان في تنوير
القلب لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في اللزوم توجب الزيادة
في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلاغ
اخرى بالا قوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتركاز فكرها شاذ والمراد من تنوير
البيان اي تبينه وجعله خالصا عن القصور في فهم المرام وصافيا عن كبر النقص
في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان يجوز ان يكون من اضافة المشبهة الى المشبه
كل حين الماء الى التبيان الذي هو كالماء في اللامعة في الاضائة ووجه ذلك ان التبيان
للجنس فضح اطلاقه على الكثير واما الباطن وجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها
للتبيان بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع على انها مع لامعة بمعنى المعاني
لكونها مصدرا على زنده فاعلت للتبيان استعارة تخيلية هذا والمناسب لقول من
مطلع الثاني ان يعتبر تشبيها للتبيان بالشخص والنجى الثاقب ولا يبعد استعمال اللفظ
وان كان اكثر ما يستعمل في البرق والمباني يجوز ان يكون بالماء الموحدة بعد الميم معنى
الالفاظ وان يكون بالتاء المثلثة بمعنى القرآن والاول ان يشبه بالمعاني والمطام
المباني من اضافة المشبهة الى المشبه اي المباني التي هي كالمطامع ولا يخفى ما في
الجمع بين اسمي الكتب من التلخيص والايضاح والتبيان والمطامع وذكر البيان
والمعاني سيماع التلخيص والايضاح من اللطافة **في** ونصلي ينبغي للماقل ان
يستعين في جميع امور وكل شئ من جناس الى سجع ويا له افاضة طلبت
وانجاح نبهتته لكن لا بد من نوع ملازمة وقرب معنوي بين المفهوم المستفاد
وكوننا متعلقين غايه التعلق بالعلائق العشرية والعوائق البدنية وتبين
باذناس الذات الحسية والشهوات الجسمية كونهما في غياه التوح ونباه التعلق
يكون الملازمة متفقين راسا فاجتنبنا في سلوك سبيل الاستفاضه من اجل

منه

منه

الى المتوسط **في** وجه تعلق قيوحه النجدي يستفيض من الحق ويوجه التعلق بغير
علينا لان وجه التوح يتسبب بملاءمة لوار التي تبار وجه التعلق بالادب لنا
واخير المتوسط اصحاب لوى واعظم مرتبة وارفعهم مرتبة بيننا صلى الله عليه
فلذا توصل ارباب الصائيف في سبيلها ومفتحتها بالاصلا عليه عليه السلام
ولذلك ايضا توصلوا بالصلوة على الال واصحاب كونهن مترنطين بيننا وبينه
عليه الصلاة والسلام فان ملازمة الال واصحاب جنابه عليه له عليه الصلاة والسلام اكثر من
ملازمة ملازمة ملازمة الال واصحاب اكثر من ملازمة ملازمة عليه الصلاة والسلام
وكما كانت الملازمة اكمل وافضل كان امر الاستفاضه اتم وحصول الافاضه اكثر
وان لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما
ازمن النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي مأخوذة عنه على انه
شرف على سائر الخلق فاصلة غير المهمة وهو فعل بمعنى منقول **والا** المؤيدة لان العجا
دليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ فدلائل العجا ز المجازات التي يعرف بها العجا
علم المتحد من من مراضته عم والاثبات بمثل ما اتى به منها وقد يقال اضافة دلائل
العجا ز اليه علم كافي قولهم حب ربنا نكلمه لا يتعارف وصفه علم بالعجا ز المتحد من
وانما يتعارف وصفه بجزائه بذلك فدلائل العجا ز بمعنى مجازاته وفيه انه لا يحسن حمل العجا
دلائل العجا ز نفسها للمتحد من معنى تاييد المجازات وتقويتها باسرار البلاغة ان
اعلى المجازات وابهاها وارفعها واسناها هو القرآن والعجا زه بما فيه من اسرار البلا
ولطائفها ولا يبعد ان يراد بدلائل العجا ز دلائل العجا ز القرآن والاضافة الى
الرسول ياد في ملازمة لانفا لا القرآن اليه ومعنى تاييدها باسرار البلاغة انها اقوى
دلائل العجا ز وما يقوى اثباتا لدلول يقوى الدليل المضمار مدة تغير الغريب
وهو ان تعلقه حتى تضمن ثم تزد الى القوة وذلك في اربعين يوما ويطلق على موضع
التفسير ايضا كذا في العجا

منه

وكما بالخاص في اللغة المضار الميدان والمادة منها ميدان تباة تفران وكما
 العادة ان يفرز في آخر ميدان لتباة قبضة فمن اعدى فربس كما اخذ القبضة
 غلبا فاحراز قبضة سبق كناية عن سبق والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه
 والكلام تمثيل شبه حال الالاد الاصحا في سبق على من سوام في باب الغضاضة بحال
 سبق من الفرسان في الميدان واستعمل ههنا اللفظ المستعمل ثمة من غير ان يتحمل
 التجوز في المفردات ويكمل المكنية والتخييل والترشيع بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب
 الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان التباة فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية
 ويكون اثبات قبضة سبق استعارة تخيلية وذكر مضار الفصاحة ترشيعا
 بعد التفتار الى نقل عنه رحمه الله ان الاولى اسعد باللام دون الباء وكان وجه
 ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وانه يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى
 يا مائدة عوا فلما الاسماء الحسنى اى اسم تسمى فاصل الكلام المدعو سعدا لفتا
 بالنصب داخل حرف الجر فيه للتقوية والمتعارف للتقوية باللام دون الباء
 ويمكن ان يقال كما يقال سميته زيد يقال ايضا سميته زيد فلا يبعد ان يستعمل الباء
 بمعنى التسمية استعمالها في التعدية بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب
 في قوله تعالى وه اسماء الحسنى فادعوه بها اى سموه بها وان ايتى فاعبر بضمين معنى
 الاسماء او التسمية **قوله** سواك الطريق آثره على الى سواك الطريق او لسواء
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها معنى الايصال اذا وصلت
 بحر الجح من اللام او الى يراد معنى الدلالة فقال الله تعالى **قوله** هذا القرآن يهدي للذ
 هي اقوم وانك لن تهدي الى صراط مستقيم **قوله** الفقير جمع فقرة وهي في الاصل حلقى
 يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت لذلك الكلام ولطائف وهي استعارة
 ولذا قال بسكتها يد الافكار فنيه مكنية وتخييل وترشيع **قوله** وللم

والجح العظمى ترى الجمع العظيم من الجحوم وهو الكثرة ومن الفقر وهو السراى اى
 في الكثرة بحيث يستمرها وركه او وجه الارض ويقال ايضا الجحوم الغيرة على عطاء
 قيل بمعنى فاعل حكم قيل بمعنى مفعول **قوله** قد قلبوا ثيابهم اذ اخذوا ثيابهم
 اى اخذوا الغيرة مرادهم جدم في النظر الى الكتاب بعين لاخذوا الانتباه كما يقال
 نظرا به بعين القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مداعنا قاسمخ والمسخ تبدل
 صورة على الكتاب بصورة اذن من الاولى فنيه اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب
 معاني وعبر واعلموا بعبارة اثم كانت العبارة اذن من عبارة الكتاب **قوله**
 اضرب عن هذا الخطيعة اضرب عنه اى صرف عنه اى صرف نفسه عنه قال الله تعالى اخذ
 عنكم الذكركم صغى واصلى في الركبة اى اراد ان يصف ركبة ضربه ليعتد له فوضع
 الضرب موضع العرف في المصدر ضربت عنه اى تركته وامسكت عنه فلي هذا لا حاشا
 الى اعتبار حذف مفعول الضرب فكان بيان الحاصل المعنى لانه معنى آخر غير العرف
قوله صغى اى اعراضا او لاخراض او معراضا على انه مصدر او مفعول لما وحل
 وفيرا لا وجه الثلثة قوله تعالى انضرب عنكم الذكركم صغى كما يلى **قوله** الكشح ما بين الخافق
 الى الضلع الخلفى قال علوى فلان عنى كشح اذا قطعك كذا فى الصحاح ومعنى دون ملامهم
 قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه **قوله** باسرها اى يجمعها والاسر القيد الذى يشد
 به الاسير واذا اذ هب لا يبرأ من فذ ذب جميعه ويقرىب منه قولهم هذا الشئ يبرأ
 وهو قطعة الجبل البالية وعن آخرها اى بكليتها وهو متعلق بمحذوف اى يقول اناسها
 عن آخرها وان يستلزم نشا القبول عن جميعها وقيل من آخرها الى اولها وكل من دون من
 تاباه وقيل عن جميعها بغير ابرز من الكل وقيل بتباة عن آخرها فيفيد المبالغة في التوم
 واورد عليه بان زما يوم طاق المقصود لان التباة عن آخرها لا يكون بعد المجاوزة
 يكون قبل الوصول اليها ايضا وقيل اى متجاوزا عن آخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه غناه
 لولا انما

اللهم الآن يعتبر تبيين معنى التقدير والمجاورة فينبغي ان يقدر من اول ^{المجاورة} ^{من التقدير}
 قصر المسافة وتحرر عن التكرار وقوله فنبض الماء نضوبا ^{عن الناضب البعيد}
 والدواء المنظر ولا يخفى لطف قوله فلا بلا غمران شجر لظلاله لثمة لمراد به مناسا
 الاختلاف بالنتيجة والادراج جمع درج ودرج الكتاب طيبة يقال فحببته ^{المراد}
 اي هدر المراد من البقية آثار السلف باقية من آثارهم من لطائف الفوائد وشرائف
 الفراد في هذا الفن او تراجم ونفاق سودة والاعتداد به والالتفات اليه ومن يقرر
 فوائد الفن وينشرها ويروجه بالاستعمال بباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من
 بقية السلف المولى الماعظم بهاء الدين الخواني ^{قوله} وسالت باعناق مطايا تلك العباد
 البطاح الابطع مسيل واسع فيه ذقان الحصني جمع على الابطاح والبطاح على غير القياس
 والمعنى ذهبت تلك الاحاديث في تخصيص الاعناق بالذكرا لان السرعة والبطو في السير
 انما يظهران فيها فالباو الكلام تمثيل تشبها بالذهاب تلك الاحاديث بحالها
 على المطايا في البطاح وسيلان البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيها لاحاديث
 بالسائر في بلدتها في الذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا
 تخيلية في ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيحا وان يعتبر تشبيها لاتحاد المطايا
 على طريقته لجس الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيحا للتشبيد
 فلما اخذوا الانتهاب ذكره لان جماعته سألوه اختصار الشرح معالين بان ارباب
 الطلب قد تعاصرتهم وان اصحاب الاتحاد قصدوا اخذ الانتهاب واعتذر
 ثانيا عن عدم انجام مسؤولهم بما ذكر ان الاتيان بما استحسنه جميع البطاح ليس قد
 البشر وان هذا الفن قد كسد سوده وذهب جوده دفع ثالثا من تعليمهم ما يحتاج
 الى التدوير بان اخذوا الانتهاب سار ينشط لارتكاب من يرتكب ما قل الذي يقع
 الاخذ والانتهاب في كلامه او ينشط لارتكاب من يرتكبه ويؤيد لاقوله ^{قوله}

آثارهم

مقدو اعناق

فلا رضى من كرام نصيب فهو كالتفصيل لما تقدم ذكر البيت بما يرجح ايضا
 في بعض النسخ ^{اللا رضى بالواو} وهذا يستقيم على الوجهين اما على الاول فلفظ ^{الاول} ^{والثاني}
 انه على طر قوله وكيف ينزل ومنظوم في سكه ومما ذكرنا علم وجه ذكر ما في قوله اما الاخذ ^{والاخذ}
 انها لتفصيل الجمل الواقع في هذا السامع فانما اعتذر عن عدم الاسعاف بسولهم وقع في
 ذهن السامع انما باني شئ يدفع ما علوا به سؤلهم فقال اما الاخذ وقوله فلا رضى ^{المراد}
 ثرينا واهرقنا على الارض جرعة وقد روى المكاس من ارض كرام نصيب فيستر الكاس بالخمر
 ولا يحسن ملائمة المصراع الاول وان كان لا يفي هذا من لطف حيث يكون إشارة الى شناعة حال
 اهل الاستحال انهم لا يمنع من النهز وهو المنع والزجر ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ النهز
 وعن الطالين بلفظ السائلين كان ذكر الامهارة ومطابقة نظم الترتيل واما السائل فلما كانت
 توافقه ما في المعنى ^{قوله} ولمثل هذا فليعلم السامع زلفه ولمثل هذا تسؤلوا قوله فليعلم وان كان
 فيه البينة لانها وقعت غير موقفة على ما قالوا في قوله تعالى وربك فكبر الشغل للمنى والغرام الولوع
 والظما العطش المواجه جمع باجر وعي نصف النهار عند اشتداد الحر الاوام صر العظم
 والاقتراع طلب شئ من غير روية وفكر في قوله مسترحم دون مسؤولهم ومطلوبهم ونحوهما انشا
 الى انهم سألوا ذلك من غير روية وفكر وفيه ببالغة فكونه مطلوب بالهم وثانيا الاو في مقابل الاول
 وثانيا الثاني بمعنى صار قاض بثبت العنان اي صرفته وقوله لغنان العنابر الاولى ان يكون
 الواو ليكون قوله ثانيا حاله عن ضمير انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لمطابقة لان ثانيا الاول
 اما صفة مصدر محذوف اي انتصبت انتصبا بانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح شيئا
 ولا مجال لجلسها او لا لافالما ان يقدر على ان فعل انتصبت ليكون هذا عطف على اي انتصبت
 مجتمعا وثانيا العنان النامية او يقدر على معطوف على انتصبت فيكون هذا لاف على
 ما صمد تسؤلوا ثانيا العنان العنابر ولا يخفى ما في قوله لغنان العنابر ثانيا من
 بالكناية والتخييل والترشح ^{قوله} وحرور الترحم بالجم والمورد القطنه بالحاء المحر القرمح اول
 ما يستط من لبر استمر كما يستط
 من العلم بجاه السبقة فانه

والمراد فاضى اصل الدين

سبب الحياة الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم جعل العلم وهو الطبيعي هو مجازي
مرتبة الثانية والصرير يرد يضر بالناس والاشباح في ذكر الحيوان مع القربى في الماء في الاصل
وجعل الجود بالصرير لفظ والصرير الريح العاصف فينا سبب ان جعل الجود بها لان الجود النفا
وفي وصفه بجمته بالجود ونظمته بالجود اشارة الى طبيعته كالماء والنار وهو غير حدة
الفرح ولفظ الطبيعة للجب القطع اقطع كل امر في غير قاتم الارجاء اي مظهر الاطراف
فوضعت عن خيامه بالاختتام التقويض نقض البناء من غير عدم الخيام جمع خيمة ونقضا
بالاختتام ان الكتاب قبل الاتمام لاحتجابه عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة وظهر بان على
بعد الاتمام كان كمن نقض الخيمة ورفعها ومعنى قوله بعد ما كسفت الخيمة ان كسفت او لا من وجوه اللطائف
ثم فوض عنها الخيام كي ينكشف وجهها عن الدخا والقاصي والمرا اندجج الخيمة وهي الجية من النساء
كنى ما عن جنبها والذنام ما كان على الغم من النقاب في بعض النسخ فوضت عن الخيام بالاختتام
وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة الخيام الى الاختتام انها جرت اليه لاجلها وفي بعضها
فوضت عن خيام الاختتام الفضا لكسر الختام ما يحتمل من طين وخوخ ومعنى فضة بالاختتام
ان الكتاب قبل التمام كان محجوب عن عين الانام كالشيء المحجوم واذا اختتمته فقد ازال الحجاب
بحجة عن نظر الطالبين وتكتموا من النظر اليه وعرضه على الطالبين فصار في ذلك كفض الختام
وضع الفران على طرف التمام وتونيت ضعيف برقا خشي به خصاص التيقن كناية عن تسهيل
اخذها وتحصيلها ويرتبط الوصل الى ما راى في الشيء ويرتبط في العجب
شعرنا حدها **هو** الشاء باللسان الشاء وان كان اختص باللسان حقيقة لكنه
ذكر لفوائد التصيغ على مقابلة التكثير والتجريح باختصاص الحمد باللسان وانما مدارها
بما من بيان الفرق والنسبة بينهما وظهور ما هو ماسيور من تزيين النفسية ما على
ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان والاركان
الاطلاق نفى عن ذكر مدين التعيين وقد يوجه ذكر بان الشاء يطلق على ما ليس باللسان

لشكره

كما في قوله تعالى سبحانه على ذاته وفي الحديث انت كما انت على نفسك فلا بد من ذكر قبه
اللسان احسن من ذكره وتوجه عليه ان كون اطلاق الشاء عليه بطريق الحقيقة ثم وسم
فالظ ان المراد من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن بحرفه اللسان
لتنزيهه سبحانه وتعالى عنه ووجه التعبير عن كونه قولاً باللسان ان القائل القولي يكون
وتبادر من كونه به ان يكون قولاً وبالجملة فتشاء الله تعالى ان كان حقيقة لمحمد ايضا كذا
ان كان مجازا فيجاز فلا وجه للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يلزم الاحتراز بل يلزم
التعريف بالامداد كذا من ارادة القول على الثاني لاجلها الى الاحتراز وان لم يكن ان يترتب
القد ذكرنا وبين ما ذكر في الشرح وهو الشاء باللسان على الجمل عموم ما من وجه لانه تركنا
قيد كونه على الجمل وذكر قبه كونه على قصد التعظيم وعكس الشرح فالمذكور هنا يصدق
على شاء على قصد التعظيم لا على الجمل بخلاف المذكور ثم ويصدق المذكور ثم على شئ على الجمل
لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا الامر من فالحلل يحصل في
كلا الطرفين لاشتمال كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه على الجمل فقط فالحلل في التعريف
المذكور هنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثم ولا يبعد ان يرجع الاخر
ما ذكر معنا بان احدا اذا اشئ على ظاهرا بانواع الشاء على ما فعل من نهك الاموال وقتل النفوس
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمد لم يقع في محله اللهم
الا ان يقال الجمل انهم من ان يكون جميلا في الواقع او ان يجعله الحامد جميلا والظاهر ان
الحامد في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا وتصوره بصورة بنى شئ وهو انهم ذكروا
ان الحمد يخص الحمد الاختياري وما ذكرنا مطلقا عن التقييد به ولا يبعد ان يرجع الاطلاق
بانه لا يوجب شكاً في حمد الله تعالى على صفاته لانها ليست باختياره تعالى وعدمه والا لزم
حدوها كما عرفت في موضع ولا يخرج الى ما ذكر في الحمد على المكاتب لنفسانية من الجمل
والعلم وبها **هو** او بالجنان لا يقال كيف يعني الشكر الجناني اعني الاعتقاد

فان قلت قد قيل ان الاختيار لا يتعلق بصفاته والالتزام حدها
قلت نعم ان الاختيار لا يتعلق بصفاته بل بغيرها وبما لا يلزم من كونه مختاراً فيها
فاما ان يقال ان الحمد لا يتعلق بالاختيار بل بالصفات التي لا يلزم من كونه مختاراً فيها
حدها واما ان يقال ان الحمد لا يتعلق بالاختيار بل بالصفات التي لا يلزم من كونه مختاراً فيها
فقلت نعم ان الاختيار لا يتعلق بصفاته بل بغيرها وبما لا يلزم من كونه مختاراً فيها

عن التقسيم لانه معنى لانيته بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور له نسبة الى غيره
لعدم اطلاع ولو اطلع الشاكر بقول وفعل فذلك المطلع هو المنبجج ومنه وما ذكرنا
حصرا لانيته في المطلع المذكور ان ارد به حصرا لانيته من تعظيم المنعم فعليه مظهر
بل هو مبني عن الاعتقاد والاعتقاد على تنظيم ايضا وان ارد به حصرا لانيته عن الاعتقاد
فلم ولا جبر لان الكلام في الانباء عن تعظيم وقد يوجه السؤال على ما اذكر ان الاعتقاد
بالجنان من اقسام الشكر بانه ليس كرا لا انتفاء الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه فذلك
المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبجج ومنه فيجب ان الانباء متحقق فيه لما ذكرنا نقول
معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبجج معرفة لانيته عنه ولا يقدح فيه الجهل بالمنبجج ولا يرتفع
ذلك في الشكر الثاني والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا فضلا ان يكون
هو الشاكر بل يجوز ان يكون من غيره بالهام او اخبار وان كان من جهة لا يلزم ان يكون
الشكر بهذا المطلع لا ما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الاعتقاد متحقق فيه جزا غايته
ان يكون هناك شكران احدهما القول والعقل المطلع والآخر المطلع عليه من الاعتقاد وانما
احدا الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا **ول** فورد للمجد لما كان الظاهر
من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة
بين الحمد والشكر ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ما
هو قاعلة التعليم **ول** هو اسم للذات الواجب بالذات لانه المفهوم من الاطلاق
وذكر الصنفين اعني الوجوب الذاتي واستحقاق جميع الحامد كما انه يلزم بوجه الطغ
الى اجتماع اسم الله تعالى بجميع صفات الكمال فان الوجوب الذاتي يستجمع سائر صفات
وقد فرغ بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه يمكن نزع الكل عليه واستحقاق
جميع الحامد من حيث ثبوت جميع صفات الكمال فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فله
شدة كمال عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد على هذا الكمال فلم يكن
مستحقا للحمد

هذا هو الحق في ان الشكر لا يوجب اطلاع على المنعم بل هو مبني على الاعتقاد والاعتقاد على تنظيم ايضا وان ارد به حصرا لانيته عن الاعتقاد فلم ولا جبر لان الكلام في الانباء عن تعظيم وقد يوجه السؤال على ما اذكر ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر بانه ليس كرا لا انتفاء الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه فذلك المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبجج ومنه فيجب ان الانباء متحقق فيه لما ذكرنا نقول معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبجج معرفة لانيته عنه ولا يقدح فيه الجهل بالمنبجج ولا يرتفع ذلك في الشكر الثاني والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا فضلا ان يكون هو الشاكر بل يجوز ان يكون من غيره بالهام او اخبار وان كان من جهة لا يلزم ان يكون الشكر بهذا المطلع لا ما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الاعتقاد متحقق فيه جزا غايته ان يكون هناك شكران احدهما القول والعقل المطلع والآخر المطلع عليه من الاعتقاد وانما احدا الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا

واما وجب اجتماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال لانه لا يعلمها فهو انه تعالى اشهر هذه
الصفات في ضمن اساق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه كما انه اشهر حاتم بالجود في ضمن
اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه وكذلك فرعون الذي عادي موسى عليه السلام
اشهر بصفته الظلم في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه ولا يفهم من اسم العلم
وكذا لا يفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما يفهم من اسم الله تعالى المستجمع هو اسم الله تعالى
دون غيره وفيه بحسب ان الظان اشتهر ان صفات الكمال لا يتقيد بضم اطلاق
اسم دون اسم غايه الامران بخمسة ذلك ما يخصه تعالى ولو استعمل لا ينبغي ان يكون
الرحمن ايضا مستجما لان تعالى الرحمن من الصفات فالذات فيه مهمة وضعا بل الالهام
لازم قطعا حتى لو لاحظتتين ما خرج من مقتضى وصفه فلا دلالة له على خصوص ذاته
وصفا وبجدة الحضور في الاستعمال لا يوجب تفهما هذا الصفا الخاص به ولا يبعد
ان يوجه الاجتماع بان هذه الصفات المخصوصة من المشهورين بالانصاف بصفات الكمال
فما يكون عالما لها ولا يعلمها بخصوصها بل على هذه الصفات لا يكون موضوعا للمفهوم
كلية هذه الذات وغيرها اختص في الاستعمال بها كالرحمن فانه موضوع للذات لها
الرحمة الكاملة وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا يلزم ان يفهم صفة الظلم من العلم
الذي لمزعون الذي عادي موسى عليه السلام **ول** والعدول الى الجملة الاسمية يعني ان قوله
لحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي حمدت الله حمدا او حمدت حمدا لله فحذف الفعل
مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدوام والثبت كما قالوا في كلامك
وفي عبارة حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون اسمية الجملة دفع لما يقال قد صرح
الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة في زيد منطلق على اكثر من شئ ولا انطلاق لزيد وذلك
لان الشئ انما في الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي كون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة
اما نفس العدول والاسمية انضمام العدول وهذا وكنت سياتي في احوال المسند ان يكون اسما
للفادة الدوام لا في احوال من متعلق

الذات



بذلك ولا يشترط فيه للعدول أصلا فيدل بظاهره أن النسبة يدل على العلم ويمكن القول
أن النسبة تدل على التبعين لفظية على مجرد الشئ كذا ذكر الشيخ وعقليا في الدوام كما ذكره
في الصفة المشبهة أنها لما لم تدل على التبعين ثبت الدوام بمقتضى العقل إذا الأصل في فكر
ثابت وأما فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة العقلية
فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرها ولذا جعلوا اختصاص
الفعلية مقتضيا لا يراد الظرفية وقد صرحوا بأن محسوسات التي خبرها فعلية فيجب التبعين
كالفعلية وكذا إذا كان خبرها ظرفية فليست قد صرحوا بأن محسوسات تلك الدوام فكذلك
أنا معكم مع أن الخبر حملته عليه فالوجه أن يوفقوا بالاسمية التي خبرها ظرفية إنما يفيد التبعين
إذا لم يوجد داع إلى الدوام كالعدول مثلا أما إذا وجد فحمل على الدوام وفيه أنه يقتضي
أن يجوز إذا وجد داع إلى الدوام أن يحمل الاسم التي خبرها فعلية على فائدة الدوام وهو
جهد التصريح بأنهم كانوا كالفعلية المحضة في فائدة التبعين فلو جاز هذا لجاز أن يحمل الفعلية
أيضا على فائدة الدوام عند وجود الداعي ولا يتقدم معاذل على التزامه اللهم إلا أن يفرق بين
التصريح بالفعل والتقدير والواجب أن يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها فعلية لأن
المقصود في الفعلية نسبة الفعل إلى فاعله وإنما عطف على التبعين البتة والمقصود في الاسمية
المذكورة نسبة الفعلية إلى المبتدأ ولزم كونها على التبعين ممنوع ولزم كون النسبة التي
في الخبر على التبعين لا يستلزم كون نسبتهما إلى المبتدأ كذلك فيجوز أن يحمل هذا الاسم على
فائدة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال في الظرفية أنها قد تباين الفعل الدوام فحمل
بل صفة أو صلة مثلا وأما إذا وقع خبرا فيقتدر باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد فتدبر
بعض المحققين أن الانصاف أن المفهوم من قولنا زيد في الدار زيد ثابت فيها لا يثبت في غير
وقية بحث وموانع أنما ذكرنا كون اختصاص الفعلية مقتضيا لا يراد الظرفية في كون النسبة
فهمنا صريح في أن الخبر ظرفي مقدرا بالفعل ويمكن أن يقال أنما قد روي في الخبر أن الفعل الدوام
داع إلى قصد الدوام والآن

بل يقتدر اسم ظرفي على اجابة الداعي **قوله** وتقدم للمدعي اعتبار أنه لا يقال هذا
الاختصاص عارضين بأسطة المقام والاختصاص باسمه تعالى والذاتي بنفسه لا يقدم في
وان لم يقدم فينبغي أن لا يوفق لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية
الذاتية بريح العارض وقد يجاب عنه بأنه لم يرفع العارض بل عارضنا فطاعة على الأصل
من تقديم المبتدأ على الخبر سيما إذا كان المبتدأ سادسا أمدا للعامل بحسب الأصل فإن رتبة
التقديم على المحل كما ذهب إليه صاحب الكشاف خصه بالذكر لا صاحب المنهاج ذهب إلى أن
أفراد الأول منزل منزلة اللانتم غير معدى إلى مقربه وباسم يرتكض على ما في الثاني **قوله**
إيهما المقصور البعارة أدرج لفظ الإيهام مع أنه تركه في الشرح لأنه لا قصور حقيقة عن الظلم
لأنه لا لا حظ الإيهام ولا يمكن توجيه الركبان بحمل الاطاطة على ما هو الكامل فينا وهي المطاطة
التفصيلية إذا لا شك في قصور البعارة عنها حقيقة فلو أجزت الاطاطة على اطلاقها
يمكن توجيه الترك أيضا لكن يكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الإيهام
على تقدير حمل الاطاطة على التفصيلية بأن حذف المفتاح بما يدل بطلان القطع على المقصود
لجواز أن يكون الحذف لوجه آخر وإنما قيدوا الإيهام فذكر الإيهام يستقيم على تقدير إجراء
على اطلاقها وحملها على التفصيلية بلا تكلف أما تركه فأنما يستقيم على الثاني وعلى الأول يكلف
فأذكر في **قوله** ولما يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ يعني لو ذكر المنع برفا بما يذكر بعضه
ذكر جميع تفصيل لا يتوهم الاختصاص ببعض وإنما ذكر التوهم لأن التخصيص بالذكر لا يوجب في
معدلا المذكور فاقبل أن يقتدر ذكر الجميع تفصيلا فلا يخاف في إمكانه إجمالا فالسبيل قاصر قلت
إذا ذكر الجميع إجمالا لا يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض لشروع التخصيص
العمومي سيما في المنايا الخطائية فتوهم الاختصاص ببعض فأم انصاف في كل حال إجمالا وقد
يوجه التعليل بأن عدم حذف المنع بربما يذكر لكل إجمالا أو يذكر البعض تفصيلا
أنما هو الثاني وليس هذا **قوله** رعاية لبراعة الاستهلال وهي كون الاستهلال متناجيا

لوجه

بالله

وهو ان يكون سببا لبراعة الاستدلال اي تفوق الاستدلال وكما لا يقتضيه ما يكون سببا
 للسبب اسر السبب فيها على كمال السبب السببية ثم ان البراعة منها انما باعتبار ذكرها
 وهذا الكتاب في البيان والبيان وان اختلفا معني لكن يشتركان في الاسر واما باعتبار
 ان فن المعاني البيان يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور ومنها وهو المنطق الفصيح ثم ان علم
 البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف
 او لا فتعليل كون علم من عطف الخاص على العام بالعارض لا يوجب عن شيء والتوجيه بان تعليم
 يتضمنه قوله من عطف الخاص وهو مطلق الذكر بآية التعليل الاخر وهو قوله في تعليمها على
 نعمت البيان لان التبيين انما يحصل بلا حطة كونه خاصا بعد عام ومعلوم ان عليه يمكن التوجيه
 بانه يعتبر في العطف قوله وتبينها على عارضة ثم جعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع يوقف
 على بلا حطة كونه خاصا معطوفا على عام فليست امل **قوله** ما لم تعلم ذكره وان كان التعليم لا يستلزم
 الا بغير المعلوم لان المراد بما لم تعلم اي ما لم تكن تعلم اي ما لم تعلم بقوتنا واجتهادنا اخذنا من
 وعلمك ما لم تكن تعلم كذا سمعت منه رحمه الله ويمكن ان يكون فائدة التصريح بانه تعالى رافعا من
 حضيض الجهل الى ذروة العلم فيظهر وجه كونه نعمة غاية الظهور كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
 ما لم يعلم اي تعلمهم من ظلمة الجهل الى نور العلم وقد يقال ملاحظه عموم كلمة ما تورث العالمات
قوله اي الخطابات المفصول يعني ان الفصل مصدر بمعنى المفعول او الفاعل وهو مجاز لتوحي
 وكذا لا تجعل الفصل معنى المصدر على ما هو حقيقة التبيين التجوز في اضافته الى الخطابات
 طريقة جرد قطيعة واطلاق ثياب فاصل خطاب فصل تجوز جردا وانما هي اقبال
 هذا وفق ما عليه ائمة المعاني حيث برحق التجوز العتلى في انما هي اقبال على حذف النسخة
 اذ ان اقبال وكذا ان التبيين الكلام في تجوز اصلا يعني انه تعالى على الرسول صلى الله عليه وسلم
 كون خطاب منصوص او فاصلا على ان يكون المصدر من المعلوم او المجزئ في هذا الصدد
 فان حقيقة النعمة المنقصة من اولى فصل الخطاب وكما لا الشرف انما كون خطاب فاصلا
 منصوصا لا ان يكون خطابا

البيان في

قوله يعني من تبيين الشيء علمته يتبين على ان خطابه خاضع عما يوجب الامام و
 صوته فم المراء بما يحصل بفساحة الكلمة والكلام وقدم كون الفصل بمعنى المنصوص لان
 شرف الخطاب من حيث هو خطاب يكون منصوصا لا يكون فاصلا **قوله** بدليل اهل لان
 التفسير في الشيء الى اصله وعلى ما نقله لكسائي عن بعض الاسر اسند قال اهل واهل
 وآله اويل فالظ اصيل ال ههنا **قوله** جمع طاهر بناء على ما اشتر من جواز افعال
 في جمع فاعل كصاحب صحابة التحقيق كما ذكر في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال
 فاصحاب جمع محجب بالكسر تخفيف صاحب كتم وانما راجع صحيح بالكون اسر جمع كتم
 وانها راطهار جمع طاهر وصفا بالمصدر للبيان **قوله** جمع خيرا للتشديد اصرا من
 خيرا للتخفيف اسر تفضل فانه لا يشق ولا يجمع ولا يوثق قال الله تعالى لن المصطفين الا خياره
 ذكره الكشاف اجمع خيرا تخفف خيرا وقال الشاعر لا اكر الناعي بخيري بنى اسد وقال
 وريلات مند خيرا المكاتب ذكره الصحاح انها تشبه خيرا تخفف خيرا تائنه وغاية
 ما يمكن ان يقال من جهة رحمه الله ان التيسير كالتصغير في الرد الى الاصل فاذا اريد جمع خيرا
 المخفف على خيار بنفسه ان يرد الى الاصل وهو المشتق ثم يجمع على خيار كمنه واموات
 او ان يراد بالتشديد في الحال وفي الاصل فيكون متناولا لخيرا المشدود والمخفف متناولا
 ان يكون كونه بالتشديد كناية عن عدم كونه افضل التفضيل لاستلزامه آية **قوله**
 ولا اصل مما يمكن من شيء قال سيبويه اما زهد فنطلق معناه مما يمكن من شيء فيكون منطلق
 واختلف في تفسيره لا في قوله فقال الجمهور مراده انه في الاصل كان كذلك حذف مما يمكن من شيء
 وايضا انما سبها كما اقيم ثم مقام الجملة وفي كلام من لا يعقده انه حذف من شيء
 غير ما الى اقبل المبدأ من تقديم الهمة لكونها في الجملة مصدر الكلام ولا انما من
 اقصى الحلق وادغام الهم في اسم وهو فاسد لان ما حرق ومما اسم ولم يعمد في كلامهم نصير
 بجعله حرفا وفي بعض الافاضل مراده ببيان المعنى الجشت ان ما يفيد لزوم ما بعد فانها
 اعم من قبلها لا انها كما في الاصل
 كتمك

٨

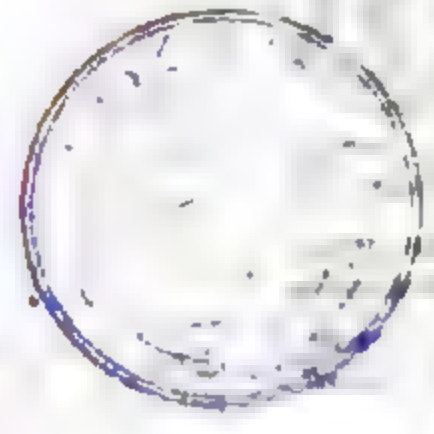
[illegible]

يشعر بظاهره انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاصنافي وجعل قوله وتوابعها
على البلاغة وكذا قوله وتوابعها على انه علم للبدع وكلاهما لا يخرج عن اشكال اما الاول فانه
يلزم العطف على جزء الكلمة ورجح الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلزم من كونها
على العلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان ويرتكب في قوله وعلم
توابعها اشارة الى ان المصنف محذوف المعطوف عليه علم البلاغة ويكون جر توابعها بجر
الاخر في قوله والهاء يريد الاخر اى عرض الاخر في يدفع بعض الاشكال او على الاولى يدفع
واما فلان العلم لو كان كان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة لا توابعها وموظ وعلم على الاول
يكون في توابعها تفسير ان بنا في كل منهما العلمية اتحد ما حذف بعض العلم والاخر اقامة المضمرة
مقام المظهر فيه الا ان يرتكب مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فيمنع التفسير الاول
وعلى الثاني يكون فيه التفسير الثاني وغاية ما يمكن ان يقال حمل حمدان قوله علم البلاغة على معنى علم
لزيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم لزيادة
اختصاص توابعها وهو البدع وقوله لا يفهم من العلوم اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة
الى سائر العلوم فاندفع ان العرب يعرفون ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم المحذور فيكون من ادق
العلوم تفرع على ما تقدم بواسطة مقدمة مشهورة ولو اذعاه وهي ان دقائق البرية ادق
قائن العلوم فلا يتج ان دقة العلوم توجب دقة العلم لا ادقته ولو صححت هذه المقدمة فليست
سلم ولا مشهورة بمعنى شهرتها عن ذكرها **وهو** اى به يعرف ان القرآن مجي لا يقال ان اراد
دقة نفس اعجاز القرآن فالمعنى غير مستقيم لان الاعجاز يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يحتمل كون
قرآن مجي للرسول عليه السلام وان اراد معرفته اعجازه كما لا بد من المعرفة والاعجاز **الاختلاف**
للتناقض او غيرهما فكذلك ايضا لان ذلك يعرف بما يذكر في الكلام في النبوات وما يذكر في بعض
فمن ثمة نقول اراد معرفته ان الاعجاز ثابت له بناء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا لا
التحقيق والتفصيل الابان يتيقن بان في اعلى مراتبها واذ ذلك انما يحصل بلم البلاغة لا بما
يذكر في علم الكلام فليست امرا

ولو جعلت قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المرقبة امكده لكونه في اعلى
انما يحصل هذا العلم اندفع الاشكال فان قلت سيجي ان الطريق الاعلى ما يقر منه كلاهما
هذا لا يجازي المعلوم ان القرن واقع في هذا الاجاز واما ان كنه في الطرف الاعلى فلا كيف وان
بعض الايات اعلى طبقه من البعض فكيف يستقيم قوله اعلى مراتب البلاغة قلت اعلى
مراتبها ههنا حاييم الطرف الاعلى وما يقر به وهو وجد الاجاز **قوله** وتبعية وجه اللجاء
الاستعارة بالكناية كما سيجي الاستعارة بالكناية ان تشبه شئ بشئ في النفس فكنت
عن ذكر اركان سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان تبث للمشبه شئ من لوازم المشبه
والا بهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب بعيد ويراد البعيد الترشيح ان يذكر شئ لا يلام
المشبه بذكر جملان منها وجهين الاول ان يشبه في النفس وجهه الاجاز بالاشياء المحيية
تحت الاستار وبثت الاستار للوجه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في معنيين القصور المحصور وهو المعنى القريب والطريق
وهو المعنى البعيد واريدهنا البعيد والثاني ان يشبه نفس الاجاز بالصورة المحيية
الوجه الاجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخيلية وذكر الاستار
ترشيح لكونها ملائم للمشبه وهو الصورة المحيية فان قلت الترشيح كما يجي بقرن اللفظ
فلا يتصور في صورة الاستعارة بالكناية فانه لما ذكر للمشبه به منها اصلا وان جعل
للتخييل كما نقل منه بعد ان فيتوجه عليه ان الترشيح انما يكون في الاستعارة المشبهة على
التشبيه لانهم فروه بذكر ما يلام المشبه به والتخييل على مذهب المهر مجاز عقلي عاشر
قلت قد صرحوا بنبوت الترشيح للجماز المرسل حيث قالوا في قوله عليه السلام امر عكر بن قناد
الحوكن يدا ان قوله الحوكن ترشيح للجماز المرسل في اليد مع انه لا تشبيه فيها صلاحيها
ذكره من الاقتران بلفظ المشبه به فالظ انه ارادوا انه كذلك فيما اذا كان في الكلام
وما ذكره من التفسير فانما هو للترشيح الذي هو في الاستعارة **قوله** لانها يكتفي بها من
فيلزم في الاستعارة بالانها وان ضعف

انما كان في

ولا يمنع عن عمله فيها كل مانع ولما جعل فيه معنى حرفا لفظيا تعارفا لما استبعد تركه
اي شئ يستبعد تركه كالحق والامني لفظه مجنون ومعنى اسم الاشارة كقولك في يومئذ
اي في اليوم يومئذ ومعنى الصبر كقوله ومااء المراد اما علمه وذوقه وما من الحديث المتين
اي وما حديثي عنها واراد بانظر فيهما ما يعم الطرف الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان وما
وهو الجار والمجرور وما ذكره الشيخ من الفرق او شبهه فانما اراد بانظر في الحقيقة **قوله** وتعرف
الفرق بينهما وموانع الرائد متميز في الخشود والتطويل وفي قوله الفرق دون القول في الفرق
نوع اشار بان ما ذكره من هذا ليس في قايعد وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط
لان ما ذكره من المجلس متساويان صدقا واما الفرق الذي ياتي فبوتيفيد الفرق بينهما
وتباينها صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح **قوله** وهي حكم كل اى قضية كلية يحكم فيها حكم
جميع افراد موضوعها كقولك كل حكم اني الى منكر تؤكد ولهم هذه القضية فروع وهي القضايا
التي حكم فيها بحكم القضية على جزئيات موضوعاتها مثل هذا الحكم المنفي الى المنكر
يؤكد فذكر ذلك كذا في الاصل منطبق على فروع اي شتمل عليها بالقول القوية من الفعل
انطباق الحكم الكلي على جزئياتها شتمل على احكام جزئيات موضوعه في قوله على جزئياتها
حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناء صدق مفهوم موضوع
ذلك الحكم على جزئياتها فصيحة جزئيات يرجع الى ذلك المحذوف فيصير المحذوف على هذا الوجه
ع ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا من شوب **قوله** فهي اخف من المثلثة لا
يعني ان كل شئ احد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من المذكر للاثبات شتمل ان يكون المذكر
فقط وكذا المراد من المذكر للايضاح ان يكون المذكر له فقط واما ان يكون المذكر له في المثلثة
كانا المذكر لا مر آخر ايضا اولنا على الاول يتبين ان تباينها كليا وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه بل يعني ان كل ما يصح شتملا يصح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتبعه بكل كلام بل
لا بد من كونه معتداه بان يكون من التثنية او الحديث او كلام من يوثق بعينه بخلاف
الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا



كقولهم قصر النسيين ثم والتشبيه بالوجه العقلي اعلم على ما يأتي بيانه ان كماله **الاول** هو
الاول منها مستند الى المفعولين يقال اشككت الالوهنا حقيقة التقصير فلا بد ان يكون
ولا ضرورة منها بخلاف قولهم لا الوكيفية واما الثاني فلان الالوهية بمعنى التقصير لا **استعمل**
فيه مستند الى المفعولين فلا بد من اعتبار تضمن معنى المنع او جعل الالوهية مجازا عنه واما الالوهية
فلا بد من ان يكون الالوهية عبارة عن المنع لا عن التقصير غير اعتبار تضمنه والتجوز
ويكون جهلا نصبا على التمييز اي لم اقصر من جهة الاجتهاد او على الحال التي لم اقصر حال كون
بجتهاد او بتأييدهم منه كون التقصير الاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر الالوهية بجهل مستند
في حقيقة يحصل المقصود او يكون نصبا على نزع الالوهية اي لم اقصر في الاجتهاد والتجوز
عن جميع ذلك والتميز هنا كونه مفعولا فاني حاجه الى الاعتبار جعل هذا الالوهية مستند
الى المفعولين لا يجوز ان يكون مستندا الى مفعول واحد على تعيين معنى التركيب التجوز بالالوهية
اي لم اترك جهلا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى انك جهلا
تضمن معنى المنع والتجوز بالالوهية وليس المقصد بكاف الخطاب الى معنى جتي يتوجه الى
ان لا يمتنع المفعول المحذوف قصد الى تعيين وان عدم منه للاجتهاد ولا يحذف احد في
كان **والا** اضافة المصدر نصب على المصدر ما يشبه الكلام اي اضافة الترتيب الى
ذكر اضافة او على الحال في العامل في معنى التفسير اي تفسيره بانه
كونه اضافة لقوله فالعند هذا على شيئا فان العامل في الحال في معنى حرف التشبيه واسم الاشياء
وكذا ان جعل العامل ما يشبه الكلام من معنى التفسير الظاهر في الالوهية والتشبيه في الفعل
وحذف اللهم الا ان يقتضي باشاد الكلام بمعنى الفعل كما نقل عن سيبويه في مرتبة هذا
صورة صوت حاد اق ناصب المصدر هو معنى الجملة لا شعارة بمعنى الفعل واما على الثاني
فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان الحال في الخرف يعامل في العامل الضعيف كعني حرف النفي
وحرف التثنية لا شارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى حرف التفسير **تقرير** ما قبله

ان يجعل تقرير باعثة لقوله رقيقة وتسميها او طلبا على اختلاف النسخ على قولهم لم يبلغ
وعكس ترجيحاً بالاتصال وان جعل كل منها على كل منها وان جعل كلاما على الاخر وان
يجعل على الاول والفضل للمقدم كما ان القصورة المتأخرة وكلاما على النظر الى الطي يحتمل
الوجه الثاني والرابع ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثاني ان يقال في قوله قربا وان كان ذلك لكل
من الطرفين الا انه تعرض لوجه علمه للاخيرة لانه المحتاج الى البيان بما فيه من ضرورة وادراج
المعنى في قوله معنى لم يبلغ كما كان للاشارة الى ان تركت المباعدة ليس عين معنى قوله لم يبلغ
تقارير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى يصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتحقق ما يقتضيه
لان المتضمن للمتضمن الشيء متضمن له لكن كان الكلام خاليا عن ذكر المعنى **ونعم** الوكيل
عطف افعال على جملة موحى قيل لا نسلم ان الواو المعطوف بل الاعراض على مذنب من تجوز
وقوله آخر الكلام ولولم قلنا نسلم ان المعطوف عليه موحى وحسبى لم لا يجوز ان يكون **الاول**
فانه جملة جالية وعطف الانشاء على الاخبار في جملة لما عمل من الاعراض جاز لا يجوز ان يجر
ولولم ان المعطوف عليه موحى فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار لو كان
حسبى جملة اخبارية وهو لم لا يجوز ان يكون انشائية ولولم فيجوز ان يقدّر المستند في **الاول**
اي هو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلقة بضم الانشاء وهذا لا
يوجب كونه جملة انشائية فلو كان المعطوف عليه حسبي لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
لان الجملة الانشائية تقع خبرا لمبتدأ فلا بد من التاويل بقوله في حقه ذلك فيكون عطف مفرد
متعلقه جملة انشائية ولولم فاللزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لم يحل من الواو
ولا شبهة في جواب ما ويكفي ان يقال الاصل في الواو المعطوف وان الاعراض فيجوز ان **الاول**
سيما اذا لم يستعمل الاعراض على مذنب لجهود والمعطوف على الحال فلا يجوز ان يعطف
الانشائية على الحال المستلزمة وقوع الانشائية حالاً وان تمتع وقصد رجحان
على انقل عن في المواضع الى تحقيق وجه العطف وبين وجه التركيب ان هذا المعطوف متعلق
والاصل في الخبر الاخبارية **والا**

ذلك الشيء المتضمن
للاعراض

وأما مقدمة كتابنا فالحقيقة هي طائفة من الكلام المفردة متباينتان لا يصدق
 احدهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قولهم في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب على توقفه عليه
 المقصود والآن النسبية بينهما العموم والمخصوص مطلقا توهم ساقط فانه لا عرف مقدمة الكتاب اطلاقا
 ومعلوم انها ليست معقولة عليها بالحققة فالمراد بالتوقف التوقف العادي والمراد به التوقف
 على معانيها نعم لو انك انما مقدمة العلم على الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الروح
 وحمل التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجهين
 الكتاب اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمته العلم بالمعنى
 اي الالفاظ ومقدمة الكتاب على شئ واحد اذا اخلت به ولم يذكر شئ من حيثها فيصدق
 مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بمعنى الالفاظ وبالعكس في ما هو الالفاظ مقدمة لم تقدم
 المقصود فالمقدم امامه مقدمة الكتاب ومن مقدمة العلم والفكر لم يقدم امامه ما يدل على مقدمته
 العلم بمعنى الالفاظ ومن مقدمة الكتاب وما اذا جعلت مقدمة الكتاب مستقلة على ما يدل على مقدمته العلم
 وعلى غير الالفاظ انه يصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم وبالعكس لا يصدق العلم ببعض مقدمته
 الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة الكتاب ومن مقدمة العلم وعلى البعض منه مقدمة العلم ومن مقدمته
 العلم الا ان يجعل مقدمة الكتاب ساما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق
 على البعض المقدمتان والحاصل انهما مقدمة العلم والالفاظ الدالة عليها ومقدمة الكتاب
 مع اختلافها بينهما والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللهم الا ان يتركب الالفاظ المذكورة
 ومع بين الالفاظ بين العلم ونفس مقدمة الكتاب في العموم من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعاني
 في يوصف بها المفرد ان احرى المفرد والكلام على ظاهره ما خرج ببعض الالفاظ اعني المركب
 الناقص مع ان الفصلية تصنف بها جميع الالفاظ لا يختص ببعضها وبعض فلا بد من التاويل في
 المفرد والكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل في الكلام بجمله على ما ينسب من غير نسبة
 مقابلة بالمفرد واختار بعضهم في المفرد بجمله على ما ليس كلاما بقرينة مقابلة بالكلام وخرج كل
 الاوليانه قد عرفت في المفرد لظلاله
 ما يقابل مقابله في الالفاظ المقابلة

العلم

هو مقدمة العلم

في

ما ليس مركب بالمعنى والمجموع يراد به ما ليس واحدا منها وبالمضاف يراد به ما ليس
 ولم يحدد الكلام ذلك بل اراد انما يطلق على المعنى الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي
 اي اللفظ مطلقا وحقيقة الامر الى انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصح والمفرد
 قال لطلقوا عليه الكلام فطلقوا ما اختاروا البعض وان لطلقوا المفرد فطلقوا ما اختاروا
 وتعرفهم فصاحة المفرد بالمخصوص عن الغراء وتنافر اللفظ في القياس يرشد الى الحق
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب الناقص تناقض الكلام وضعف التام في الحقيقة لفظيا ومعنويا
 فلو حصل هذا المركب لخل في المفرد على اختياره يتبين ان يكون فصحا مع اشتراكه على الامور
 المخلة بالصحة لانه يصدق عليه انه قالص عن الغراء وغيره لادق في القياس والبراهين
 لا يليق بحال عاقل فاذا لم يكن فصحا يكون تعريفهم فصاحا المفرد في ما نفع فلا بد ان يراعى
 للخصوص عن هذه الامور حتى يصير ما نادى وعوى ان هذه الامور انما يغلب بالفصاحة في الكلام
 المفرد غير مجموع لان الالفاظ يغلب بالفصاحة مطلقا واذكر في تعريف فصاحة الكلام ومن المفرد
 بناء على انها انما يوجد في الكلام فقط ولو وجدت في المفرد على ما اختاروه لزم ان يذكر
 في تعريف فصاحته ليصير ما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركب من الموصوفين والصفة
 شمل على تناقض الكلام يكون فصحا على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو اعتبره اسنادا
 حتى صار كلاما لزم ان ينقلب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلا عن اللفظ ولا في
 شاعره وايضا اذا ضم الى هذا المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاحه لزم ان لا يكون فصحا بعد ان كان فصحا
 قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح وهو ايضا سنيع في شئ وهو انهم فسروا المفرد بالالف
 جزء لفظ على من معناه فيتناول الاعلام المركبة نحو مرقا ح وشاب قرنا وما من الاعلام
 انه يجوز اشتراكها على تناقض الكلام مثل ان يسمى بامدم امدح فينبغي ان يكون فصحا لانه مفرد
 ولم يشترط في فصاحته للخصوص من تناقض الكلام او يراعى في تعريفها للخصوص ايضا ليصير
 والاول فاسد فتبين الثاني في غاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها مفتحة للفظ
 اي اللفظ الواحد على ما نرى

وباللفظ تخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور المذكور في الكتب النحوية او قالوا
والاعلام المركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يسمع كلامه بل
ورد عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره
ومما ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخفى من الدعوى واجيب بان مرادها بالكلمة ما ليس
كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيد وما على تقدير ان يفسر
الكلام منها بما ليس بكلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد اصلا **قوله** انما هي باعتبار المطابقة
لان بلاغة الكلام مطابقة لخصائص الكلام وبلاغة المتكلم ما يقتضيه ما على تاييف كلامه بل
فالمطابقة معتبرة في كل ما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست باللفظ والمذكور
فصح ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع والاستقراء كما اختار رحمه الله من
ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرفنا في الكتب من احد المطابقة في معنى
البلاغيين فلم ينقل عن العرب ذكر اصلا **قوله** الغير المشتركة في معانيها تفسير للمختلفة
وبيان كما هو مناط التفسير والاختفاء ان المراد من امر يصلح تعريفها بيانها
اختصاصها بالالفهم وماتت العامة يتم المعاني المختلفة وانما اشركت فيها وقد اورد
على ابن الحاجب فيما نقل في قسمه المستثنى اوله ثم تعرف القسامين بانه لا حاجة اليه لان
القسامين مشتركان فيما يصلح تعريفهما وهو المذكور بعد الا واخواتها كما ذكر صاحب التبيان
قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخفى عن سماعه وكما ذكر في الشرح ان الفصاحة عند
مكون اللفظ جارا على القوانين المستنبط من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على العربية
الموثوق بعين ببيتهم وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا اللفظ ولا امر
صادق عليه فلا يصح تفسير الفصاحة التي هي هذا اللفظ لما ذكر من الخلوص فان ادفع رجاء
التعريف ان يكون صادقا على المرفوع صدق هذا اللفظ من الخلوص على الكائن هذا اللفظ
لا يوجد صدق الخلوص على الكون فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المشتق

على المأخذ كالناطق والمجانب في النطق والكلام ثم قد مجتمع الصفتان كما في الماشي والمركب
واخرى ونحوها لا يقال اذ لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة لم يصح تعريف الفصاحة
بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالسماع لانا نقول ان الادباء كثيرا ما يتساهلون في التعريفات ويكونون
بجود ان تصور المرفوع يستلزم تصور المرفوع لا يحفظون على قاعدة المعقول من وجوب كون
المرفوع محملا مع ان من اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباين في الجملة منها قصد المبالغة
وادعاء ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يتجه عليه ان مثل ذلك لا يلتزم في تعريف
لان الادباء كثيرا ما يعرفون ذلك بل اذ في منه في التعريفات فيقول وجه السماع ان الفصاحة هي
والخلوص مدعى ويصح عليه منع كونها وجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجودي بالمعنى
بما يتسارع فيه **قوله** فضل العقاص في جمع المقصود مع افراد المعنى والمرسل لطيفة على الا
الى ان العقاص مع كثرتها تنفيها لاجرين مع وحدتها وقيل العقاص معنى المذارى اي يستمر
المذارى في الشر وقد يرد في البيت فضل المذارى في معنى ومرسل المذارى خشية ذم الطرف
يذكر بها الطعام وينبغي الكدس والمراد في البيت المشط وفي التفسير عند المذارى مبالغة
قوله من المهممة الخوة الحروف المهممة هي حروف متشبهت بخصفة والمجهول مفعولها **قوله**
حروف جدر قطب الخوة ماعداها واما حروف لم يسمروا وهذه الحروف تسمى المعتمدة
بين الخوة والشديدة **قوله** على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة يعني ان مدخله فصاحة
الكلام في فصاحة الكلام على قول اكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام واذا كان غير كليتها
اكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلاما كونه افسد على قول لا على قول غيره
يوجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلاما لانه انما شرطت فصاحة الكلام
والمركب التام قصر ليس بكلام **قوله** والقياس على الكلام الفرق يعني انه اذا ثبت جواز عدم
فصاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم كلمة عربية من كلام عربية فانه وقع في القرآن
الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا لعلك تتقون **قوله** انزلنا القرآن كلمات غير عربية

منه في اللغة والمجربان والتعريف والتعريف
منه في اللغة والمجربان والتعريف والتعريف

بلفارسية كالاستبرق والسجيل وروية كالقطاس وعندية كالشكاة وهذا
القياس فاسد لان وقوع غير العربي في القرآن وما ذكر من وقوع الاستبرق وخواته في القرآن
لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية بل ان كانت عربية ايضا لجواز توافق الفنتين كالصائون
والشود ولو سلم كونها غير عربية يكون القرآن عربيا مفعولا والصبر قولنا انزلناه راجع
الى السورة لا الى القرآن كاقبل واطلاق القرآن على بعضه شايخ ولو سلم كون القرآن عربيا مفعولا
كونه عربيا النظم والاسلوب لا عرفه الحق ولا ينافي كون كلمة غير عربية ولو سلم ان عربيا
فذلك باعتبار الاعم الغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة للعربي ولا يجوز مثله
في الكلام الفصيحة لان فصاحة الكلام شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلام ليست شرط في
عربية الكلام بل يكفي ما عربية اكثر كلماته ولو اُخذ ان يقول المعلوم من كلامهم ان فصاحة المركب العلم
او المركب طلقا شرط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان عدة من افراد الكلام سماء باسم السورة او
القرآن مثلا فلم يعلم انه شرط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام او كلمة منه ففي اشراف
فصاحة قول الم اعمد سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع غيره او لا ان لم يؤخذ في فصاحة السورة او
القرآن تأملوا اشراف فصاحة الكلام في فصاحة الكلام لا يوجب في الاشراف **قوله** فاشتمال القرآن
على كلام غير فصيح يعني ان يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة واما اذا اعتبر الم اعمد كلاما قط واما اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم
فصاحة الكلام الذي هو جزءه لا اشراف فصاحة الكلام فصاحة الكلام ووجه قول بل كلمة
غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم جزما ان اللازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام
وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة وان كان مستلزما للادلة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح مستلزم
بالفساد من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احداهما للآخر ولما كان كون اشتمال القرآن على
كلمة غير فصيحة مستلزما للفساد اظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير فصيحة فاما قوله
اي يجلب بحر الى نسبة للجهل او الجهل لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى انه غير فصيح

او بان الفصيح اوطى من غير الفصيح فيلزم للجهل ولما لم يعد قدرته تعالى على ايراد الفصيح
بدل غير الفصيح فيلزم الجهل لا يقال ان القسم الثالث محل وسوان يكون تعالى قادرا على ايراد الفصيح
من ايراد غيره وعالمنا بعدم فصاحته وبان الفصيح من حيث هو فصيح وان كان اولى بكثير
لم يورد حكمه تعالى في ذلك لاننا نقول انه لا حكمة في ذلك لان القرآن انما انزل ليحجج به
للمسؤولين بالعلم او الاجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة على الفصيح فان قلت غايتنا من ذلك
ايضا ان يكون منها خروجا عن الحكمة فلم يتعرض اولم نعل الى نسبة للجهل الجهل او السفه قلت
ما كان السفه نتيجة للجهل فنسبته الى نسبة **قوله** الى مدق طمطولا المواني في الصبح الرج
دقة في الحاجين وطول وزججت المرأة حاجها دقة وطول في المذكور في الاساس الرج
دقة الحاج يستقواسد حاجبته وزججت طبعها ويرى ما يستدل على اعتبار معنى الاستقواس
يقولان في مع النبي صلى الله عليه وسلم بمينين دغاوين من تحت طبع انزع كمنق النون
من خطا كاتبت فان التشبيه بشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس فبعد انما يتم
كان قوله كمنق النون بياننا لقوله انزع وهو لم لا يجوز ان يكون لبيان انصاف الحاجب بالاستقواس
بعد بيان انصافها للقدم والطول بقوله انزع وترك المطف في قوله كمنق النون بما يدق المشقة
قوله اي كالسيف المزجي او كالسراج لا بد لهذا التخرج من ان ينطبق على قاعدتهم ويمكن ان يحسن
بان التفسير مجي معنى النسبة الى اصله كالحتم والمنزج الى المنسوب الى تيم والمنسوب الى تزار فالمنزج
فالمنزج مجي المنسوب الى المنسوج كالحتم والمنزج من تيمته وتزجج بمعنى النسب **قوله** كالسيف
المرجى او السراج يكون بياننا الى اصل المعنى هذا توجيد التخرج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر
من نسبة الى السراج او المنزج معنى مشابهة وايضا الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر
من الفعل فخر فسقته وكفرته اي نسبت الى الفسق والكفر وهما ليس كذلك واما التوجيه
من قبيل قول الرجل اي صادك القوس فالمنزج بمعنى الصانك والمنزج او كالسراج او بان من عود الرجل
اذا صار عونا فالمنزج بمعنى الصابر سرجيا او صرا على معنى التشبيه كمثل او بانه ورفقت الشجرة
وصارت ذاتا وراق فالمنزج

بمعنى الصارو اسراج وهذا يختص بالخرج الآخر فذكر على الكمال انما يستقيم لو كان السراج بغير
لكنه يعقبا **فان قلت** لم يجهلوا اسم مفعول يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لم يحكموا ان
سراج حكما بانه ليس باسم مفعول لانه لا يكون اسم مفعول يخرج من الغراب بناء على ان السراج
ليس غرابا وفيه لا منافاة بين غرابه وسراج وكونه اسم مفعول من سراج وعدم غرابه وسراج
م وقد جعل رحمه الله في شرح المفتاح سراج اسم مفعول من سراج وعربا وقد ذكرنا وجهه في
وثانيهما انهم ذكروا في ترجمته وجهين كون اسم مفعول من سراج الله وجهه ثالث فلم يذكر
وقد ان الجواب الثاني من السؤال وهو قوله او يكون من باب الغرابية يابى ذلك ايضا ذكرنا ان وجه
نخرج سراج من السراج اذا اسم مفعول من جرائي نسبت الى السراج بالمشابهة وقوله السراج بياض
ويمكن دفع هذا ان اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه يحتمل ان يكون سراج الله وجهه
من السراج وفي تقريره وجه واحد انه اذا كان موكدا اذ ابعده حكمهم بالغراب فقد صح حكمهم
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعل اسم مفعول من سراج وفيه ان الظاهر ان الحكم
بالغرابية ليس باقيا على توليد سراج الله فان الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثالث
اذا كان موكدا لا ينفذ جعل سراج اسم مفعول منه خروج عن الغراب لان المولى ينفذ فيه غرابية
لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به والثالث انه اذا كان موكدا لم يصح جعل سراج اسم مفعول
لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان سراج الله ايضا غير سراج
اسم مفعول منه خروج من الغرابية وفيه انه اذا كان موكدا كان غرابا فلا يحل بيع الغراب في مقابل
التوليد ايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التقدير الثاني للسؤال هذا في الجواب على وجه
تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي الجواب صلا وكذا ثاني وجهه تقريره اقل
من وجهي الجواب ولما كان في هذا السهم من الشبه والمناقشة ان امكن فمع بعضها غير الى
قلت هو ايضا من هذا القبيل او ما خذ الى ان سراج الله من قبيل الغراب ما خذ من السراج كالغراب
فلا ينفذ جعل اسم مفعول منه خروج من الغراب **ثم** استيعر كل واضح مروي ان تصح معنى الغراب

ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان استعارة للرفق والاشبهاء كانه نظر الى ان وصف القلب
بالرفق ليس له كثير معنى وليس **بذلك** انما هي من جهة الغراب فارد ان الغرابية تشمل عليها
كما قاله الشرح لان الكرامة داخل تحت الغرابية فذكر اللفظ لغرابية المشتقة عليها
كيف لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكرامة وان اراد ان الكرامة بسبب الغرابية ونزولها
يلزم ان يكون كل غرابية موكدا وموكدا لا يلزم من اراد صاحب القيل احد الامر من اما ان الخوص
عن الكرامة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تقريرها واما ان الكرامة محال باللفظ
فلا بد في تقريرها من ذكر الخوص عن الكرامة والام يكتم السرقة ما فيها ولا يدفع شي منها بما
ذكره رحمه الله لان الكرامة بسبب الغرابية اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار اشتفاء السبب مفهوم
اعتبار اشتفاء مسببه فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من اشتفاء السبب اشتفاء المسبب
ان ثبت الشيء باسباب شتى لان السبب ملزم بالمسبب ولا يلزم من اشتفاء الملزم
اشتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم لم ولو ذكره رحمه الله ما يدل على ان الكرامة بسبب الغرابية
ان دفع الثاني ان اشتفاء المسبب اشتفاء السبب **وقيل** لان الكرامة اشارة
الى ما ذكره الخالي وحاصله ان الكرامة في السمع اما ان يرجع الى النعم لا الى فضل اللفظ لغرابية
واما ان يرجع الى فضل اللفظ واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله على تركيب يتغير الطبع عنه
الاول للخفاء ان ذكر الكرامة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد الغرابية في نفسه واما على
فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة للخوص عن لاشتمال المذكور ولا خلا ل
جزئا اذا عرفت ذلك عرفت انه لا ينبغي عليه نظره رحمه الله ان اراد به انه قد يكون الكرامة
في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النعم لان الخالي لم يذكر ذلك بل اثبتته حيث ذكر
ان الكرامة قد يكون لغرابية او لاشتمال المذكور لا للنعم وان اراد به ان الكرامة جنما كما
يكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر لفظ الجرس على سبيل التمثيل فانما يشكر
في حال من الضمير في خصوص فيكون المتعبد بهذه الحال هو الخوص بكونه العامل
في حاله الى ان يتوجه عليه

الاما

انه لا يستقيم به الاحتراز عن مثل زيد اجل بل يلزم ان يكون مثلكا ما نصيحا لانه يصدق
عليه انه خالص عن الامور المذكورة حال فصاحة كلامه وهي ان يقال زيد اجل كاي حال عداله
الرجل ان ينهي عن التهيئات حال اختياره فانه اذا ارتكب شيئا منها في حال اضطراره لا يسطر
عدا التبريل يكون عدلا لانه يصدق عليه ان يصدق عليها حال الاختيار وان ارتكبها حال الاضطرار
فلم يقدح الارتكاب للاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذلك لا يقدح عدم
الخلوص في حال عدم فصاحة الكلمات وهي ان يقال زيد اجل في صدق الخلو في حال فصاحته
وهي ان يقال زيد اجل والجواب انه انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاحته
الكلام ويصح بل هذه الحالة انما هي لقولنا زيد ويصح قولنا زيد اجل فلم يثبت كلام واحد
حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرته كما وجد تخلف واحد حال ان حال
الاختيار وحال الاضطرار ما ذكرته فيه **قوله** لانه يكون قيد التنافر لانه العامل في
الحال يعني ان الكلمة فيكون قيد المنفي لانه اعتبار الفصاحة للوجه ولا يكون قيد التكرار
حتى يكون قيد المنفي واذا كان قيد المنفي يكون المنفي اخلا على كلام فيه تقييد فيكون المنفي
راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع المنفي الداخل على المقيد الى المقيد فيلزم
ان يكون المنفي في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلام مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر
مع وجود الفصاحة وهو عكس كل المقصود ولكن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلام ولذا قال رحمه الله ويلزم ان
يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات انما يصح نصيحا لان هذا لازم البته سواء
اقتصر على ان الاصل وجود المنفي الى القيد او ضم اليه حديث التنزيل لان اللازم على الاول
ان يكون هذا الكلام هو النصيح الغير وعلى الثاني ان يكون نصيحا وان كان غير نصيحا
فكونه نصيحا قدر مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فاذا ذكره هنا اولى لما وقع في
الشرح انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير النصيحة متنافرا كانتام لا نصيحا

لانه لما يستقيم على تقدير التنزيل وان كان يمكن توجيهه بان يراد ان يبين غاية
هذا القول فذكر ان يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرفة على شي
فالمقصود بهذا المقصود من الكلام على التنزيل لكنك خيبتك الفساد في عدم صدق التعريف
على شيء من افراد المعرفة اكثر منه في صدقه على المعرفة وعلى غيره وان كان الغير الصادق عليه
التعريف الثاني اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل التنافر مع الفصاحة كما يدعي عليه
التعريف على ما ذكره هنا فلا يخجل التنافر مع عدم الفصاحة اولى قلت لا يلتفت الى
مثل ذلك بابا التعريفات فانه يمكن في فساد التعريف صدقه على غير المعرفة سيما اذا كان
صادقا على الغير فقط دون شيء من افراد المعرفة كما يخفى فيه على تقدير الاقتصاء على
الاصل المذكور على انه على تقدير التنزيل يصدق التعريف على الصنفين من الكلام
شيء من افراد المعرفة وحديث الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احد ما يدفع الذكر
من التعريف عليه فقط دون النافي من صدقه على الآخر كما يتبين في **المشهور** الجواب
فلا يدفع الضعف بخبره في غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في
نحو ضرب غلامه نريدا لوجوب الضعف وان جوزه البعض كالاخفش **ابن جني**
لفظا ومعنى وحكما الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا
لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكورا قبل ضمير لفظا ومعنى او لا نحو ضرب
زيد غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضمير صريحا لكنه مذكور معنى بعد لان
رتبة الفاعل التقديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً به لكن يكون هناك
ما يقتضيه ذكر معنى تكون رتبة الفاعل على التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد
فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير معنى وككون رتبة المفعول الاول التقديم
على الثاني نحو اعطيت ربيعة زيدا وكنتضن الكلام السابق لذكر المرجح كقوله قال اعدوا
مواقر بالسقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق لذكر المرجح
يستلزم ما قبله كقوله يا اعدوا

الاما

اى الورش فان الكلام السابق بيان الميراث انه يدل على المورث او بعيدا كقولهم
 حتى يوارث بالجابى الشمل في ذكر الشئ سابقا يدل على الشئ نحو ذلك على وجه كونه
 مذكورا معنى والذكر الحكيم ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شئ من سياق او سباق يقتضيا
 للذكر معنى الا ان حكم الواضع ان مفسر الضمير ما يصلح مرجحاً ليلزم ان يقتضيه مقتضى
 ذكر حكماء ذلك انما خولف مقتضى حكم الواضع لا غرض بحجسبها في وضع الضمير موضع
 المنظر فالمرجع الموقر لغرض مقدم حكما كان المحذوف لعل في حكم الثابت فظهر ما ذكرنا
 ان قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لا قسامة ولكن جعلها متعلقا بمعنى
 كون الاضمار قبل الذكرى يقدم الضمير على ذكر المرجع وتاخر المرجع عند التقطع ومعنى
 وحكمي والمشهد مرجعها اقساما لتقدم المرجع والامر فيه سهل فان احدهما يعلم بالمتأخر
 الى الآخر وما وقع في الشرح من الاقتصار على اللفظ والمعنى وذكر الحكم فبنى على انه
 اراد بالمعنى ما يتناول الحكم لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان **والا**
 والواو في الوري الحاله اثره على كونهما للمطف على المستكن في امده لوجود الفصل
 فيكون المعنى امده ويمده الوري لوجوده احداً حقيقياً بل يقول كذلك وهذا هو
 وحدي في مقابلة قوله والوري معي قد جعل حالاً وقيد اللوم الذي قبله بالمدح في
 ان يكون قوله والوري معي ايضا حالاً لا قيداً للمدح رعاية للتطبيق بين المتباينين الثاني
 انه على تقدير العطف يكون مدح الوري جزءاً للمدح الشاعر موقوفاً عليه ولا يخفى ان قسامة
 في بيان المدح بخلاف ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحال والثالث انه
 يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معي والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد اللفظ
 والجزء فان المعطوف على الجزاء جزء على هذه كما لمعطوف عليه فمعلوم على ان المعطوف
 عليه عين اللفظ واما على تقدير الحال فالشروط مودع الشاعر مطلقاً والجزء امده
 متبداً بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعية يدل على عدم تراخي مدحهم عن مدح

فيكون بياناً لا قسامة

بالنسبة الى

وانه معنى بطر ويعتبر العطف ولا ثم التعليق بالشرط فيكون المجموع جزءاً فمقابل
 المدح باللوم ومنما يستدركها بانها اشار بذلك الى ان ذمته لا ينبغي ان يخطى بها العاقل
 ولو على سبيل الشرطية والتعليق بل لو عدا دواع فانما يفرض لوجه دون ذمته وفي استعمال
 متى الدالة على الكليته في المدح واذ الحال من هذه الدلالة في قوة سور الجزئية
 بل هي في قوة الجزئية لطافة حيث اشار الى انه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما
 يدل على الكليته في اللوم وان كان فيه لطافة ايضا ولا تعليق توجيده باللوم على الوجه المفسر
 تعلقه اللوم له فييد فائدة الكليته المبني عليها اللطافة المتأخرة **والا** فكل التناثر
 اى ان فيه تناثر كاملاً ولا يلزم ان يكون تناثر اكل منه لتناثر ما سبق ان التناثر **المستأنس**
 ولا ان يكون احداً من موجبات التناثر في الجملة واجتماعها كماله حتى يلزم عدم فصاحته
 نحو فجمعهم وقوعه في القرآن بل اللازم ان اجتماع الامر من سبب التناثر القوي الكامل
 ويجوز ان لا يكون واحداً منهما موجبات التناثر فضلاً وايضا في تناثر كل التناثر شارح
 الى ان التناثر منها بمعنى النقص لا بمعنى الاصطلاح حتى يلزم ما ذكره فائدة التفسير
 الدالة على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعلان بحجسبها **والا** قيل ضعف التناثر
 يعني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التنايف فالخوص من الضعف
 يوجب الخوص عنه اعلم ان الخلق الى اعراضه بان ذكر احد الامر من الضعف **التعقيد**
 اللفظي معنى عن الآخر اما اغناء البضع فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لا يلزم **للضعف**
 لان التنايف اذا لم يوافقا لقانون اوجب صعوبة في التهم لا محالة والخوص من **اللازم**
 توجب الخوص من اللازم فان قصد جرحه بما ذكره اعراضه لم يحسن الاقتصار
 بعض السؤال وان كان لا يقتصر بناء على ما ذكر لا يدفع السؤال تمامه لانه انما يدفع
 اغناء ذكر ضعف التنايف عن ذكر التعقيد فلا يدفع العكس فندفع ان يقال **الان**
 ضعف يوجب تعقيداً فان مثلاً في احد بالتشوين مشتمل على الضعف وان التعقيد

الاما

يلزم

قوله في المثال الذهن **اما** ان يراد الخلل الواقع للمتكلم او السامع فعلى الاول لا يصح
 تعليل الخلل بايراد الوازم وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذ لا يربط
 فيها ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب فيه وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالادراك
 باعتبار معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالادراك وان يراد الثاني فتعليل
 ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور **فذلك** سبب ليراد الوازم قد فهم منه
 ان السبب المتعبد لا يوجب بانه اذا حصل التعبد بسببه قصد باللفظ ما
 ليس من لوازم معناه يكون داخل في ضعف التاليف الوجه انه انما يخص بالادراك
 لان القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلامه فينبغي ثم
 ان اراد بالوازم والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول لانه لا يمكن سطر
 بالجمية الى الحصة فلا خفاء وان اراد معنى الجمع فظ انه لا يصح اعتبار باللفظ الى كل مادة
 فلا بد من اعتباره بالنظر الى المادة فيكون في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى كلا التقديرين
 فالظ انه يلزم تكثير الوسائط في كل مادة وجهه ان يراد بالكثرة ان يكون فوق الوازم
 فاللازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطين او اكثر في كل مادة **سأطلب**
 بعد الدلالة عنكم لتقربوا في ذكر السبب واضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب
 الى ذات مخاطبين لطائف حيث اشار بذكر السبب الى ان طلب البعد وان كان
 به الى مقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا البعد الذي هو اولى من القرب
 واسو من الثمن سوف لا يتحام في مهلكة ارتكابه واخر التورط في ورطة الزمان
 هذا ان جعل السبب موضوعا وهو الاستقبال وان حملته على مجرد التاكيد فاللفظ
 باعتبار اخبارنا بغير الدالة على الاستقبال ايضا ومنه باضافة البعد الى الدار والقرب
 الى ذاتهم الى انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالفاشق لا يطلبه لانه بعد بعد نصيبه
 فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومط المحب انما هو قرب في ان المحب لا يقرب مكانه

المادة

قوله في المثال الذهن

هو الصحيح اما لانه ثبت عنده بالنقل الصحيح **واما** لان الصحيح معنى البيت كما ذكره الشيخ
 وهو مبنى على الرفع **لكنه** خطأ كانه اراد بالخطا ما بعد خطا ويكون في كل عند
 والا فله وجه من الصحة كما ذكره الشيخ انه يستعمل الجمود في مطلق فلو اليقين مجازا استعمالا
 للمعنى المطلق ثم يكتفى بالمطلق عن السرور **اطيب** نفسا صيغة المتكلم من طاب يطيب
 نفسا يميز ولا يحسن به جعل صيغة المتكلم من طيب يطيب نفسا منعولا به قيل الظاهر كلامه
 ان جعل طلب البعد مجازا عن لازمه وهو طيب النفس وجعل سبب الدعوى مجازا عن سببه
 والاوجه ان لا حاجة الى التجوز في سبب الدعوى بل ما ذكره تقرير المعنى وبيان السبب
 وللقوم بهذا كلام فاسد وهو معنى ما ذكره في معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان
 الاثنيان ينقص المطر وخلاف المقصود وطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب
 الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور وجه فساد ان الزمان والاخوان انما ياتي بما هو
 نقيض المطر في الواقع لا بما يظهر من مطلوبه وليس به وربما يدفع الفساد بان من طرفة
 الشراء انهم يعتدون طلب شئ يكون مطلوبهم خلافا نسبيا الى حصول اشتراط
 الزمان ياتي بخلاف المقصود وهذا من الامور الخطابية التي ياتي بها الشراء نظرا
 ولا يتدبر فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك صريح ابو الحسن ليأخبر في هذا
 ولكم تمت التران معالطا واحدا في استثمار عرض واداء ما وطمع في الامور
 لانها تنبع لامور على خلاف مرادى **كانها** بحر في الماء يشربان اطلاق السبوع
 على العرس على سبيل الاستعارة على ما ذكره في الاساس ومن المجاز في سماع السبوع و
 وجهه ان السبوع والسبوع من سبج في الماء فان اعتبر موضوع السبوع في البيت العرس
 على تشبيهه في سباحته في البحر في سرعة السبج مع عدم اتساقه لا كسب يكون السبوع
 استعارة بتعبه وانا اعتبر الموصوف غير العرس على تشبيه العرس بشخص ساج في الماء يكون استعارة
 اصلية مصرحة ولا يخفى ما في ايشا السبوع على السبج من لطف المبالغة وما في ذكر الاسعاد
 في الفقرة مع السبوع من اللطافة

الاساس

الشرح

مور

فان القوة في الاصل ما يترك في الماء ولا ينبغي من ابتلائها الا لتساع والمعاد بالقرع مما ملأ
 الشدة استهلالا للمعتد في المطلق **والا** لا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا لان التكرار
 لما كان موالا لذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكريات او الذكر الاخير وعلى الاول
 لا يتحقق ذكره بالتثنية المذكور بعد التكرار فضلا عن كثرة وعلى الثاني لا يتحقق كثرة بالتثنية
 وان تحقق تعدده لان الظاهر لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة على التثنية
 من ترسيع الذكر الاقل حتى يتحقق ثلثة تكرارات قد يجاب عن هذا اليراد بوجهين آخرين
 احدهما ان قوله كثرة التكرار ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه **والا**
 المصدر هو الذكر ككثرة الذكر بسبب التكرار والثاني انه بالذكر يحصل تكرار ان احدهما بالترسيع
 والذكر ثانيا والاخر بالنسبة الى الذكر اولا وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد في مجموع ثلثة
والجند الارض ذات حجارة يخالف ما في الصحاح الجند ل يكون النون وفيه الدال
 للجوار والجند ل يفتح الدال وكسر الدال الموضع الذي فيه الجوار ولا يبعد ان يفتحوا بان
 ما ذكره جمان بيان المراح ههنا فانه اريد باسم الجوار ههنا موضعها **والا** فساد ذلك
 ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فافضل من الصحاح واما العقل فلان المناسبة لا يكون
 داعي الامر بالتصويت سماع غير الصوت ل لاسماع الصوت لصوت الغير بخلافه انما
 يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت لهما اذا كانا ظاهرا والنشاط
 والحبول كما يلزم بل يترجم بشهادة الانوار والملاحظة الادوار فلا يترجم بل يترجم
 في داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرقيب بل قد تمها وغاية ما يمكن ان يقال
 شهادة العقل بفساده ان يحكم بفساد توجيه مخالف النقل وعنه مندوصه **والا** فلا غل
 بالفصاحة قبله في مرجح ان في الشرع توجيه النظر في الفعل المذكور في فصاحة المفرد بان
 التكرار في السمع ان ادخل الفعل دخل تحت التثنية **والا** فلا يدخل بالنصاحه تعدد
 ضعف هذا التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه لورود المنع على قوله لا فلا يدخل بالنصاحه

الرجع

وانه وارجح ههنا ايضا والجواب انه لا جملة لا خلا ل كثره التكرار وتتابع الاضافات
 الا ما يلزمها من النقل بخلاف التكرار في السمع فانها تاسي لظلال ويصلح سببا لغيره
 ملاحظ لما يلزمها من النقل لان الفصحى كما يحترزون ما يشغل على اللسان فكذلك ما يشغل على
وهو راسخ في النفس احرازه عن الحال فانه ككيفية في النفس غير راسخ فيها وقول لا يتحقق
 نعلمه على تعلق الغير اولى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور خارج عنه لانه يخرج عن الحد
 الكيفية التي يقتضي تصور تصور غير كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصوراتها
 موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها ما توقف المعلوم على كونه في الاعراض
 النسبية فعلى المشهور ولا يلقى الحد جامعا بخلاف ما ذكره هناك فهو اولى من هذا الوجه
 لكن رد على الكيفية المركبة لتوقف تصور لعل تصور التحو او كذا الكيفية النظرية لتوقف
 تصورها على تصور قول الشارع فلا يبقى الحد جامعا ولا يرد ذلك على المشهور ايضا بان
 لو غير من المقصود الى قديمهم من انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المقصود
 لانه اذا اراد التعبير عن المقصود في الجمل فقط ان يكون اللام في المقصود للاستغراق ياتي ذلك وان
 اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على معنى الاستغراق العرفي والظاهر لا يتحقق
 السمع ولو لم يكن ذلك استخافه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الملكة
 يلزم ما ذكر ولا يربط استقامته هذا الاشعار واما ان في التعريف ما بوجبه فصاحبه
 المعبر فمراد به في ذلك ولو قال قوله بملكه احرازه عن تعبير هذا المعبر لتوجيه ما ذكرنا على انه لو
 بذلك يمكن الدفع ايضا كما بينا في الحاشية **والا** ان يعتبر اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار
 تلك الخصوصية ويدعو اليه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضي ما هو من قصد انا فائدة الخبر
 ولازمها او غيرهما وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال كما كانت المطابقة انما
 يتحقق بتلك الخصوصية وكذا انقضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في انقضاء تلك
 الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال لمقتضى الحال انما
 هو نفس الخصوصية باعتبارها

19

السمع

تعلقه على تصور الغير

الاما

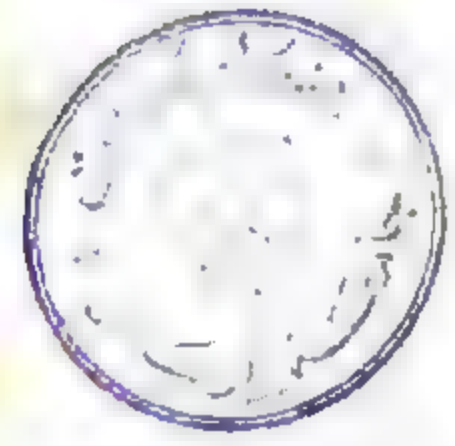
كما يشهد قوله الى ان يعبر لانا نقول ليس المقصود بالخصوصية على اي وجه وجد
 بل اذا كانت مقرونة بالصدق والاعتبار وكان شاملا على تلك الخطه على كرم الله وجهه
 من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى عنه فاقوله تعالى والذين يتوفون منكم على بناء
 المعلوم فاذا كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالبع في شرط فعل المقصود نفس
 مع ان فيه نوع تمهيد لما سنذكر ان المقصود هو الاعتبار بالمعنى لا باللفظ مع الكلام مع ان
 الخصوصية انما هي في الكلام لانه قيد الكلام بكونه موديا لاصل المراد ولا شك في الخصوصية خارجة
 مصاحبه وانما هي داخله في مجموع الكلام المركب من الكلام المودى لاصل المعنى من الخصوصية وانما
 قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى كلمة ولم يصح كلمة في اشعار بان مقتضى الحال لا بد ان يكون
 على اصل المعنى ولو قال في الكلام خلاه الكلام عن ذلك الاشعار فان قلت قد يقتضى المقام الا
 على اداء اصل المراد قلت هذا الاقتصار من راد على اصل المراد في خصوصية في الصحاح
 فتح الخاء في الفصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص من فتح الخاء منه في دخول الباء المصدرية
 فيه يصير معنى المصدر وبعضها مصدر فلا يلتصق بالحق هذه الياح وانما صح في الجملة بناء على ان
 جعل المصدر بمعنى الصفه وهو مقتضى الحال لظا ان الضمير يرجع الى الخصوصية والندبة
 باعتبار الجزم ويحتمل ان يرجع الى ان يعبر انما اعتبارا بالخصوصية مقتضى الحال بالبناء وبلا ريب ان
 وخيقه ذلك الحاصل ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية
 كالقلام والخالي من التاكيد مثلا ومطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي
 سمي محمد ان ذلك تحقيق اشارة الى ان ما يدرك عليه كلامهم في مواضع ان مقتضى الحال هو
 الاحوال من التاكيد واللوقة مثلا والافنية ما قلنا **اول** اي لا يكون عالما بوقوع النسبة محتمل ان
 يريد بالحكم التصديق اي ادراك ان النسبة واقعة او لا وقوعها ومعنى ظنوا الذين لم يحكم عدم
 انصافه وان يريد به وقوع النسبة او لا وقوعها ومعنى ظنوا عند عدم ادراك اياه وعلى ذلك
 لا بد من الاستعداد بان يراد بضم فيه الحكم بمعنى وقوع النسبة لا معنى للتردد في التصديق

الفاء

او حمل الباء على الباء وفيه انه
 يشك في وجود التاء اللهم الا ان
 هي ايضا للباء كما في علام كوا
 للقصص على صفة الجمع فليس
 خطا للخط

المؤكد

وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلو الذهن عن الحكم عدم التصديق به لا عدم ادراكه مطلقا بحيث
 تناول عدم تصوره ايضا لانه يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد فيه بوجوب تصوره
 ففي تصوره سابقا ينفى التردد فيه واذا عرفت ما ذكرنا ظهر فساد القول بان لا حاجة الى ذكر
 التردد فيه لان الخلوع عن الحكم يستلزم الخلوع عن التردد فيه لان التردد فيه بوجوب تصوره انما اذا
 اراد بالحكم التصديق فلان التردد لم يعبر فيه التصديق بل بالحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلوع عن التصديق
 لا بوجوب الخلوع عن التردد في وقوع النسبة ولكن فرض ان التردد في التصديق فهو انما يوجب تصوره
 التصديق للحصول له فهو لا ينفى الخلوع عن التصديق لجواز ان يكون متصورا التصديق ولا مطلقا
 فالخلوع عن التصديق لا يوجب الخلوع عن التردد فيه لجواز اجتماع الخلوع عن التصديق مع التردد
 وانما اذا اريد وقوع النسبة فلان معنى الخلوع عدم التصديق به وانما لا يوجب عدم تصوره
 حتى يلزم منه الخلوع عن التردد فيه والمراد بالحكم في قوله والتحقيق ان الحكم ان نفس التصديق الضمير
 في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق وهو وقوع النسبة لكن على سبيل الاستخدام
 ومذاخرها من جملة ارادة التصديق عن الحكم المذكور في المتن **ول** لكن المذكور في ذلك لا لانه
 قال في الشرح قال الشيخ في لائل الامجاز اكثر مواقع ان الحكم لا يستقر على الجواب بل يتردد
 بل يوجهه بانه لا يبعد هذا الشرط في التاكيد بان يكونها عالما في التاكيد ومفيدة
 فيجوز ان يتقيد حسي الايمان بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكديات وعلى هذا يدفع عنه ما
 اورد عليه في ما ذكر الشيخ مخالف للقول حيث حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد
 هذا الشرط او لم يتقد فرق بين ان وسائر المؤكديات ولم يصح حوا ذلك الفرق لكن نقل عنه
 كلام على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص
 مبنى على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة بمعنى انه نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع
 مع ان المكذبة فيها اثنان ووجه بانه لما كان المرسل الاثنين والثلاثة واحدا وهو عيسى
 والمرسل به وهو الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحدا كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة



وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله ان الله
لم ينجح الى هذا العذر فانه قال حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينجح
حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت المران التأكيد استقام
باعتبار الجمل ما تقدم المرة الثانية من التأكيد مرة اخرى واستناد التأكيد في المرة الثانية
المستقلة بالثبوت الى مجموعهم غير لازم بل يكفي استناده في احد المرتين الى المجموع وفي الاخرى الى
بل يكفي استناده في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح نسبة التأكيد الى الثلثة
بملاحظة مجموع المرتين ولو اطلق التأكيد الذي جعلت المران له على التعلق بمجموع مرتين
واكتفى بتعلقه بمن ارسله من بعد **قوله** اي للتجسس ان استنفذت مقتضى ما نقله
فيمنعني ان يقال فاستنفذ في الخبر ولا يصح حمل اللفظ على التقويم لان عمل الفعل عند التقدم
على المفعول في غاية القوة فيمتنع تقويته نحو ضربته لمزيد على ما صرحوا به اللهم ان يحمل اللفظ زائدة
او يقال كما عدي بنفسه عدي بالخر في ايضا وبعض الافعال بحكي كذا وكذا ولو جعل ضمير المفعول
اي يستنفذ الخبر لاجل المفعول كان وجهها لم يكن عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استنفذ
غير السائل المتروك استنفذ فاستنفذ السائل المتروك وصيرورة الغير لغير السائل متروك وكيف
والفرض انه غير سائل وما ذكره محمدان في الشرح ان النفس البغض والغفم المتتابع فكذلك متروك
فيه صريح في انه لم يصير متروكاً فافقد لاح ان الاستنفذ متحقق بالفعل لكن حقيقة لا يستلزم كون المستنفذ
متروكاً بالافعال وقد يلزم ذلك الاستلزام ويجعل قوله فيمنعني على معنوك كذا يستنفذ ويشارة استنفذ
وهو بعيد وبعده ان يكتب تحقق الاستنفذ في التروك بالفعل وجعل التأكيد باعتبار تقديم
الذي من شأنه ان يستنفذ به لا باعتبار تحقق الاستنفذ بالفعل **قوله** اي شاهد اعنده ان حملت
على المشاهدة العقلية اي اليقين والعلم القطعي صح الدليل شاهد سواء حمل على اصطلاح المفعول
او الاصول وان حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عندنا هو
تصديقات مرتبة ليست محسوسة **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد فيه ان معنى الكلام

على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل ما لو تاملنا ارتدع قال لا يرتدع لازم
للتأمل في الدليل الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر فلا يرتدع **قوله** وجوده
لا يكفي في الارتداد ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد هو الارتداد المذكور اعني الارتداد
على تقدير التامل فانه التامل انما يكون في الدليل المعلوم لتحصيل الجمل فلا بد ان يكون الدليل
معلوما للمتكلم فتأمل فيه فيرتدع وبذلك يدفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصله عندنا **قوله** ان
بحر المحصول عندنا يكفي في الارتداد فينتج على تفسيره كونه معلوما لادان مجرد المعلومة
وللصور اعنده لا يكفي في الارتداد فواجب ترتيبه على التامل في نفس المعلوم وايضا التامل في
الدليل بعيد العلم فاني طابعت الى تقييدها الدليل بكونه معلوما ولكن نقول لما وصف الدليل
بكونه مشاهدا والظاهرة المشاهدة الحسية فلا بد ان يحمل على مصطلح الاصول وهو ما يمكن ان يمتنع
الى مخاطبة مجرد معلومته لا يكفي في بل يجب التامل والنظر فيه **قوله** ظاهر هذا الكلام ان يقال
وجزئي من جزئيات القاعدة التي نحن بصدد اقلابها ان يتحقق فيه جعل المنكر كغير المنكر **قوله** لا
حمل قوله لا يرتدع على ظاهره لان هذا الكلام غير صحيح ويجب ان كان فلا معنى لجعل منكرا كغير المنكر بل
ينبغي ان يحمل على معنى ان القرآن ليست مظنة للرب يعني ان الربا بغيره على ما ذكره الكشاف
ويحتمل ان يكون نظيره لما نحن فيه فلا يكون جزئيا بل يكون شتار كما في الامر المقصود
ويكونان جزئيين كل واحد يكون الآية محمول على ظاهره لبيان ان ما نحن فيه جعل المنكر كلاما
تعميلا على ما يزيله وقد جعل في الآية اليرسب كلاما يستعمل على ما يزيله فهاجرت ان حمل **قوله**
الشيء كعدمه اعتمادا على ما يزيله ويصلح ان يزيله ولا يصلح اعتمادا على ما لا يزيله بل نظيره
يشابه في الاشتغال على جعل وجود الشيء كعدمه اعتمادا على ما يزيله وانما جعل بعد ذلك وكذا
اعتبار ان الشيء وانما يقتضي بظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارا لا نقى وعلى تقدير حمل الآية
مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات ما مثلته فلا يخفى عليك ان الحسن ان يقال ان نظيره
الانكار منزلة عدمه لا التبريد وجود الشيء منزلة عدمه بل انما مثاله فان نظيره وانما خلا
على جزئي من جزئيات القاعدة على ما معنى الخيال

الحق ما بين

لكن اذا قيل بالمثل ان راد به انه شبهه **قوله** لان بعض الاسناد عند
 ليس منحصرا في الحقيقة والجواز واختار عبارة لا يدل بظاهره على المحذور وانما الحقيقة
 بعيد من الظواهر فيفيد المحذور ان قوله من كذا لانه لا يفيد المحذور لا يفيد عدم المحذور
 يشوب عبارة الشرح فكانت ابعده حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك سوجه المنع عليه
 وان امكنه فمع شكك **قوله** كقول المعزلي لمن لا يعرف حاله فهو يخفيها منه قبل ما قد ذكرنا
 على سبيل العادة والافتح انتباهها يكون كلامه حقيقة ايضا واش خيرا ان الخلق اذا عاينوا
 بحال القائل ان معزلي لم يستعين بكونه حقيقة لجواز ان يحمل القائل علم الخاطبة فيه على انه
 لم ير ظاهره ثم لو قيل يكفي احد القولين لانه اذا لم يعرف حاله لم يكن هذا الكلام حقيقة
 وكذا اذا عرفها لم يكن يخفيها منه لانه لا ينصب فيه على عدم ارادة الظلم **بعد** اي والحال
 انك خاضه اشارة الى ان تقديم المسند الى المقدم انما يفيد به لانه لو علم الخاطبة ايضا ان
 يعلم علم المسك بذكر ايضا اوله وعلى الاول لا يكون حقيقة لما في الفرقة الصارفة بل ان اسناد
 بلا شبه كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فخصص المسك بالعلم بعدم الخي باعتبار ان تقدير
 علم الخاطبة لا يقتضي كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة جزئيا كما في الاشارة
 انما سمي بجمع ان يكون هذا المجاز في الشيء ايضا ما ذكر في الشرح ان المجاز في الشيء مدار على
 في الاشارة ان كان الاشارة مجازا كان الشيء مجازا **قوله** اي غير المبالين بغير التيقيد بالمبالين
 فائدة **قوله** من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من الفعل نقل عنه وهذا في الاشياء من
 في قول من الحقيقة يائنه وفي قول من العقل المتدنية اي ان طلب موضوع من العقل ما هو كسيف
 بنفسه ان يكون حتى يكون على ما هو عليه العقل والظلم كلامه انه لم يحمل كلمة من في من العقل
 صله ليدلوا لاسد في ان يحمل صله له على معنى تطلب موضوعها يرجع اليه من العقل اي علم العقل
 ويجوز ان يحمل من الاول في من الحقيقة صله لمول ايضا على معنى تطلب موضوعها يرجع اليه من الحقيقة
 اي ينتقل اليه منها لا متناعها واما جمل من الثانية وانما لم يقتصر الشرح على تطلب الحقيقة

ليور

بل ضم اليها الموضع المذكور لان مذهبه ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية
 فاذا لم يكن هناك حقيقة لم يستقم تطلب الحقيقة **قوله** لم يقتصر على القول مع المجاز ان راد به انه
 الى المفعول باقيا على حاله فكذا المفعول به وان اراد انه لا يستداليه اصلا وان خرج عما كان عليه
 فعله منع ظ لجواز ان يرفع الخشب في استوى الماء والخشب على العطش على الفاعل فيكون
 اليه كاي رفع زيد في جرت زيد فيقال خبر زيد فحمل مسندا اليه والجواب ان المراد انه لا
 باقيا على معناه فاذا استدل به لم يبق مقصود المصاحبة حمل الفعل بل كونه سمي الفعل لان
 المصاحبة انما يستفاد من كونها او بمعنى ج ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول فانه عند الاسناد
 اليه سمي على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال للمفعول في الاصطلاح ما وقع عليه
 للفعل من غير تقييد بالمفعول به ما ذكر بعد الواو بمعنى او ما قصد المصاحبة مفعول
 فالمفعول الاصطلاحي يقع مسندا له دون المفعول الاصطلاحي **قوله** يعني غير الفاعل في المبني
 ، وانما لم يفسر الغير بذلك من اذ الامر بل اثر التلويل حيث فرغ من ما بين الفاعل والمفعول
 ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل لم تكنه وهما المذكور سابقا الفاعل والمفعول
 فالتصريح بالرجوع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لا ذكره الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول
 في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد انما يقع
 في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له
 فبين انما مرجع الغير على ما يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بغيره من المقام **قوله** يعني لاجل ان
 ذكر الغير يشابه ما هو له كما انما فسر بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى المبني
 لاجل المبالسة ثم ملأ به الفعل بالمولد من الفاعل والمفعول فالاسناد بمطابقها لا يوجب مجاز
 والاعمال الاسناد اي ما يؤوله مجازا من ايضا قد اقتضى في ذلك كلام الايضاح ان الاسناد الى غيرهما
 لمعناه ان الممولد في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء
 على ان المجاز لمعناه ان هذا الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم يبعدنا على انه فهم
 ان الاسناد بغيره المبالسة مجاز

بطلان

وهو حق لان الاسناد الى ما هو ليس مجرد دليل لاجل انه يولد من الاضافة والافتقار
لا يقال الوصف ايضا كذلك فلم يذكر لان الوصف ما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول او
نحوهما او ما مصدره والمجاز في الاول على قول المصنف انما هو اسناد الفعل والصفة الى ضمير الثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكره الشرح ان مثل انما هو اقبال ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لانه
الاسناد الى الملا في كذا يكون مثلاً بان اقبال **القول** والتعريف المذكور انما هو الاسناد
يعني ان اذا تحقق المجاز العقلي في هذا الاسناد والتعريف الذي ذكره المصنف من حيث الاسناد
فلا بد من اعتبار تخصيص المرفوعان بمحل المرفوع والمجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي
وتعريف في التعريف ان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيتناول الاضافة والافتقار واما بلفظ
اللفظ الى بعد الوجه الثاني لان التبادر من إطلاق اللفاظ المصطلح مع ما ينهى الاصطلاح لا ينبغي
او ينبغي عليك ان تعلم ان محل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي بل لابد من جعل الاسناد
المذكور سابقا في قوله ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي على مطلق النسبة ايضا والاكابر
التعريف اعم من المرفوع اللهم الا ان يرتكب له الضمير في قوله وهو اسناده الى ملازم راجع الى مطلق
المجاز العقلي الذي هو قسم من الاسناد لا يخرج المطلق في المقيد ويجوز ما جوزه البعض ^{كون}
القسم نعم من القسم وعلم ان التعريف بمحل الاسناد على مطلق النسبة يصلح لمطلق المجاز العقلي
عامة في الشرح من جعل الاسناد اعم من التصريف واللازم من الكلام يصلح التعريف للمطلق
لان المرفوع يكون هو المقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه **الوجه** جعل التبادر لاجل ان الاول
الكاذب فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف بنحو قول الجاهل انما
يستقيم ذلك لو لم يكن قول التاول مخيرا لانه لا كمال في التعريف مطردا مع ذكر ما عند العقل لا ^{الجاهل}
وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التاول في فهم ما ذكر من جعل السكاكي التاول
لاخراج الكذب فقط من اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند الحكم والكذب بقيد التاول والوجه
ان اخراج الكذب بقيد التاول لا يوجب اختصاصه باخراج جواز ان يخرج قول الجاهل ايضا وان يذكر

واعلم

لان المذمعي ان السكاكي جعل التاول لاجل اخراج الكذب فقط على معنى انه انشأ اخرج الكذب
ولم يثبت اخرج قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل اظا في هذا القيد خارج **بمعناه** وانه
المسند والمعيد الذي لا بد على ذلك اما باعتبار ان قال يا مرادته وراية وان افناء الشاعر او
شعره او ان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك لانه المبدئي والمعيد المقني والمنشئ لعدم
بالفصل اولان هذا دليل اسلام القائل واما باعتبار ان كون الافناء جازما ولا بد من ذكر
على كونه منشئا وان كون طلوع وغروبها جازما على كونه منشئا بمبدأ ميسر او زمانا منشئ
بان حال اسناد من على المجاز بغيره افناء قيل الله ليس اولى من الكذب كسوف في الاول
مصر الى المجاز قبل اوانه ويمكن دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره **باعتبار حقيقة**
الطرفين او مجازيتهما من غير انما يتم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا يجاوز اثنين وبما ان يكون
الطرفان مختلفين ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما شابه
كل او بل باعتبار كليهما حتى العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما افراد ^{الطرف}
وبلفظ الواو والجواب ان تربع القسم بهذا الاعتبار بمعنى انه لا حظ لهذا الاعتبار في القسم
الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من القسمين
وفي مجموع القسمين لا غير لان الطرفين مجموعهما حقيقيا او مجازيا فلا يضر عدم تحقق
في كل منهما بل ان الاقسام المذكورة من ان يكون الطرفان حقيقيين وان يكونا مجازيين
وان يكونا مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما ولا يقدح عدم تحققه في كل
قسم المختلفين ولا يبعد انه يحل قول حقيقة الطرفين ومجازيتهما على معنى انصاف مجموع الاقسام
من الحقيقة والمجازية الى الطرفين لان انصاف كل منهما على حد تكافؤ العبارة باعتبار
حقيقة ومجازية الطرفين لانه كرر المضاف اليه رعاية الامر لفظي ككرر للمضافين
واما كراهة فلا مشارة الى انه لا يجمع الامر ان في قسم ليس تحقيق بل سماع كما ذكر في الشرح
اعلم ان ما يصلح وجهه لذلك محاصر في زمان ومكان بغير امور واحدة نقل عنه الخواشي وذكر
في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي

في تعريف المعاني في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحالة ذكره فانه يدل على ان مقتضى الحال المذكور
والمذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المعرف في تعريف المعاني الاحوال التي ما يطابق
اللفظ مقتضى الحال فلهذا مقتضى نفس تلك الاحوال لم يقع هذا القول فيكون هو الكلام والثالث
ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين
ويمكن اعتبار بين الكلام الذي يورده المشكك وبين الكلام الكلي كما ذكرنا في بيان حقيقة
الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال التي الكلام المشتمل عليها فان انكار المحل لم يثبت انما
تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل يقتضي الكلام امر آخر كما سبق بيانه مؤيد بما ذكر في
شرح المنهاج وكلامهم في معن الموضع حكى في ان مقتضى الاحوال مثل قولهم انكار المحل
يقتضي تأكيد الكلام وخلو هذه يقتضي خلوة عن تأكيد ولا حيز عن العيش يقتضي الحذف
والاحتياط يقتضي الذكر في غير ذلك وقوله صاحب المنهاج في الحالة مقتضية الذكر للحذف
للتعريف للتشكيك للتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد كلامهم ما يدل على ان مقتضى هو الكلام
سوى ما ذكر السكاكي على ما يقتضي الحالة ذكره وما ذكره المعرف في تعريف المعاني وما قالوا ان اللفظ
مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شيء من هذه الامور محال ان مقتضى هو الكلام اما الاول
فلان كلام الاحوال والكلام الكلي شاذيان في عدم المذكورين على سبيل الحقيقة فان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلي مذكورا يذكر الجزئي كونه في ضمنه يمكن جعل
مذكور بذكر الكلام المشتمل عليها كونه كغيرها كما فعل السكاكي لانتفاء الواقع في
الطرف سموها باسمها فقال صرت من ساسي الانتفاضة على انه قد قيل ان بعض الاحوال
مذكور حقيقة كلام التعريف وسر من التفكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان مقتضى
الحال ذكره يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية لتأكيد الكلي
والتعريف الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي الموردين في الكلام الجزئي فيجب ان
يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المعرف الجزئي في الموردين في الانتفاضة



فصح ان اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي في الواقع بالاشتمال عليه في ضمن
على الجزئي مثلا ان مزيدا قائم فاستواءه على التأكيد الجزئي يكون شتملا على الكلي ايضا
يتناول عن كمال الاشكال مقتضى امر كلي وعند الاحوال جزئية لم يفتح انها احوال
يطابق اللفظ مقتضى الحال ان يكون باشتماله على ذلك الاحوال شتملا على مقتضى الحال
انما ذكره المعرف في تعريف المعاني يحتمل لكون مقتضى هو الاحوال واما الثالث فلان كون المطابقة
كما يكون بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى المعقول
بل ربما يرجح هذا لانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول كيف او لم
مباينان غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيجعل على المعرف
الذي هو الاصل والمعتبر لم يوجد دليل النقل وهو الموافقة ولا يربط صحة القول بوافق الكلام
لاحوال باشتماله عليها مع ان حمل المطابقة منها على الصدق يوجب تكسيرا لاصطلاح المعقول
لا يقال ان اصطلاح الكلي مطابق للجزئي يعني ان الكلي صادق عليه ومتسايا للجزئي مطابق
للكلي معنى صدق الكلي عليه فالصادق ثم هو مطابق على لفظ اسم الفاعل في معناها المطابق
على لفظ اسم المفعول وامر المصدوق عليه بالعكس وهذا معنى قول علي بن عيسى في الكلي
لجزئيات فظهر ان ما ذكره من مطابقة الكلام للمقتضى محتمل لكون مقتضى هو الاحوال
فان كانت هذه الامور محتملة لذلك وما نقلنا من كلامهم في معن الموضع حكى في ذلك
حمل المحتمل على الحكم شرعية لنا راسخة سيما اذا اراد المحكم بما هو الاصل في اطلاقها
وهو تحقق المعنى حقيقة كما بينا وقد انكشف عليك ما ذكرنا انتفاع الامور التي دعت
الى الحكم بالنتائج **قوله** لان الاعتبار باللاقطة لبيان غير تفاوت المقامات باختلاف
اي انما صار تفاوت المقامات عند اختلاف مقتضى لانه اذا تفاوتت المقامات فالاختلاف
بأحدها وهو الذي يكون مقتضاه تغايرا لاعتبار اللاقطة بالآخر وتفاوت مقتضيات
بين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره

ولئن بين وجه اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجه اختصاص المقام من بين الفاظ
الامكنة ومن نحو المجلس غيره كان حسنا وقديمتا والثاني في الحاشية **قوله** مقام تقييد لا يصح
رجع الصير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والمسند اليه مسند متعلق بتأويل المذكور
لانه لا يستقيم كله او في قول او اداة تصادف ولا الى احد المذكور معين كما حكم مثلا
وموظف بل انه مرجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل منها فيصح تقييد احدها بمؤكد او كذا
فيصح على ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدح كذا او تقييد
بداة قصر وتقييد بتابع لا للفتنة عنه بما ذكرنا ثم ان تقييد بتوهم ان الكلام لغة فشررت
تقييد بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييد بداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر
وليس بذاك فان اطلاق الحكم وتقييد يتحقق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا كما
بالنسبة الى الحكم وعلى هذا ففسر **قوله** اي مع كلمة اخرى صاحبة لها اولى مما وقع في الشرح كلمة اخرى
صوحيت معها فانه لا يستقيم الا بتكلف البعارة الصحيح صوحيت معها وصوحيت باستقاط
معها فان قلت قلت ان المعنى لكل كلمة مع صاحبة مقام ليس كذلك مع غير تلك المصاحبة
سواء شاركها لغير تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة غير
تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع غيره سواء شاركه في اصل المعنى او لا وكذا ليس
مع غيره فادرجه تركبا الثاني بالكلمة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى قلت
الثاني المذكور معقولا لانه يصدق على المصاحبة مع الكلمة انها كلمة مع صاحبة ما يندرج المقام
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي الكلمة مع صاحبة بل كلاما مقام واحد وكذا حال المقام
الذي المصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي الكلمة مع غير المصاحبة فاذا قلنا الكلمة
صاحبة مقام ليس لها مع غير تلك المصاحبة فقد ادنا ان هذا المقام ليس صاحبة مع غيره
ايضا فيعلم في المثال المذكور ان لها مع غيره وليس لان مع الماضي متما لا ليس بها غير لان
الماضي مع ان كلمة مع صاحبة فيكون لها مقام ليس لها مع غير تلك المصاحبة واما وجه التقييد
فانما هو ضرورة المشاركة في

على الغاية المحتاجة الى البيان فلم ينفذ بالمشاركة فيما يوم ان الحكم المذكور في غيره
لشيوع التخصيص في العموم **قوله** الفصل الذي قصد اقتضائه بالشرط لا شك ان الفعل في نحو ان
ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فكانه اراد بالشرط اداة تحذف المضارع واد بالشرط
معنى الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام في الحسن الى يتوجه على كمالا المقدمة شيئا اما على
فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول مطابقة للاعتبار المناسب لارتفاع في الحسن لا بد ان يكون زياده
على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل بحالها وزيادتها وانما الثابت بنفس المطابقة
اصل الحسن وذلك في ذكر في المنفتح ان الارتفاع والاختصاص بقدر مضادة المقام لما يليق
واما على الثانية فلان الاختصاص في الحسن يوجب اصل الحسن بانتهاء المطابقة يعني الحسن الكلية
فلا يستقيم ان الاختصاص في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع بالمطابقة
صح ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقا عليها او
ان ارد بالمطابقة الكاملة منها صح ان الاختصاص بعدم المطابقة وان اثبت ذلك على ان المنباد
من المطابقة نفسها واصلها فيقال كون نفس الحسن المطابقة وعدمه بعد ما اورد ذكر السكاكي
فلعل المصير لا يثبت بل يثبت الحسن مجرد الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اجرى الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
الغير الفصيح لكنه ليس يرتفع لان الارتفاع انما هو بالبيان ومي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
لكن الثاني في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة ليست بمرتبة الكمال بل بالانتماء حتى
يحل الاطلاق بناء على ان غير الكامل لفصاحته ملحق بالعدم ولم يكن التقييد بالبلغ من شأن
قوله واختصاص بعدم المطابقة وقد امكن في عبارة المنفتح فقيده به لانه جعل الارتفاع والاختصاص
بعدم المطابقة وقيد الحسن الذي لان العرض لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسن البديعة ولا يثبت
الحسن الذي به بل بالمطابقة ومنها كلام وموانهم اطلقوا القول لان هذه المحسنات خارجة
لعدم البلاغ لا يوجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق بها بالمطابقة راسا لكن معلوم عندك ان الحال
تقتضي ايرادها اذا ذكر كون تطبيقا

مطابق

للكلام على مقتضى الحال اختلف في هذا البلاغ فلا بد من القول بانها كما يجب حسن عرضها فاشيا
فمن المنة الاولى خارجة عن البلاغ ومن المنة الثانية داخلية فيها وكانهم انما اطلقوا القول في
لان اقتضاء الحال اياها لا يعز عن ندرة وخفاء فلم يذكرها في مباحث المعاني بل ذكرها في مباحث
البيديية ما صفا باقتضاء الحال اياها عن كدرة الندرة والخفاء كاللغات والاعتراض و
وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان التحسين العرضي لا ينافي في الذاتي بل قد يجتمعان في شيء فيكون
تعيينا ذاتيا وعرضيا معا **قوله** على ما تفيد اضافة المصدر لانه في الحقيقة كذا في معنى
فانما انه يفيد انحصار جميع التفرقات في حال القيام وفيه تامل لان اضافة المصدر انما يفيد العموم
لما قام بنفسه لضاف من ادوات العموم والانحصار في المثال المذكور انما هو من جهة العموم
يستلزم الحصر فانه اذا كان الضرب في حال القيام لم يقع ان يكون ضربا في غير تلك الحال والامكن
جميع الضرب في تلك الحال لا امتناع ان يكون ضربا واحد بالتحقق فليس واما فيما نحن فيه فالعموم
لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقاء ان لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة
لجواز تعدد الاستبناح سببا واحدا فيجوز حصوله بكل منها وانما يلزم الحصر لول الكلام على حصر
جميع الارتقاء في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب
لجميع الارتقاء بل ان جميعها حاصل سبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر لول حصول ارتفاع
بغير المطابقة لم يقع ان يكون ذلك الارتقاء حاصلها لا امتناع تعدد المصروف لشي واحد
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واحد بشرط ان الفاء في قوله مقتضى التفرع على
مقدمتين ذكرتا احدهما وهي ان الارتقاء بمطابقة الارتقاء والاخرى معلومة وهي ان ارتفاع
مطابقة مقتضى وشرا ايضا بان معنى حمل الاعتبار على مقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين
اما في الاول فبان ان الفاء يجوز ان يكون للتعليل واما الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصر المسند
على المسند اليه وعكس على ما قيل ان ضمير الفصل قد يكون قصر المسند عليه على المسند والحاصل ان
احتمالات خمسة لان الفاء اما للتعليل والتفريع وعلى تقدير تفريع الكلام لما لا اتحاد

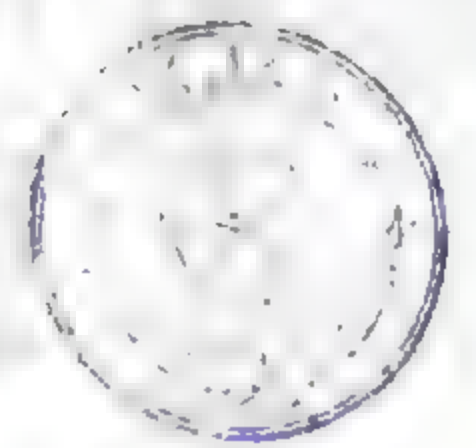
فلان

واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال الاول وهو ان يكون الفاء
للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا اعتبار اصلا ولا يتجوز عليه شيء لان المعنى هو ان جميع
الارتقاءات مطابقة للاعتبار او الاخفاء انه يثبت ان مقتضى الاعتبار واحد على ما هو
مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتقاءات بالبلاغة التي هي مطابقة للمقتضى واما الاحتمال الثاني
الباقية فلا تصفو عن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الفاء للتعليل
والمعنى هو القصر المسند على المسند اليه فلا مانع ان يكون المعنى ان جميع الارتقاءات مطابقة
للاعتبار لان كل اعتبار مقتضى ويجه عليه ان يجوز ان يكون مقتضى اعم فالارتفاع
لان المطابقة لبعض افراد المقتضى الذي لا يكون اعتبارا ولا يكون حاصلها مطابقة الاعتبار
فلا يثبت ان جميع الارتقاءات مطابقة للاعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء
للتعليل والمعنى قصر المسند اليه على المسند فلان معنى العلة ان كل مقتضى اعتبار فحوز
ان يكون الاعتبار اعم فطابقة بعض الاعتبارات الذي لا يكون مقتضيا لا يكون سببا للارتفاع
لان الارتقاء لا يكون الا بالبلاغة التي هي مطابقة للمقتضى فلا يثبت ان جميع الارتقاءات
مطابقة للاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي يكون مقتضى ولو ارتكبت معنى
الحمل ان جميع الارتقاءات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة مطلقا ثم التعليل
واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون الفاء للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رحمه الله
فيتم عليه ان اللازم من الحصر ليس الا نفي التباين الكلي بين مقتضى الاعتبار لانه
يبيط كلا الطرفين واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص مطلقا ومن
الحصر لا يبطلانها اما المساواة فظ واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم
في الاعم الحصر في جميع افراد لجواز ان يكون المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان ما فيها الا الحيوان يصح كلا الحصرين مع انهما
في الاعم والاخص مطلقا وقصر عليه حال الاعم والاخص من وجه ولوقيل في التباد
فان المطابقة بين المذكورين في الحصرين

مطابقة الاعتبار مطلقا ومطابقة مقتضى مطلقا اندفع العوم والخصوص مطلقا ومن
ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان البسيطان الاعتبار من حيث
قالوا اني ندفع المساواة ايضا وبذلك الاتحاد في المفهوم وقيل في توجيه هذا الاحتمال
ان المحيرين يدلان على علة المطابقتين فلم يكن مقتضى الاعتبار واحدا للثابتات
مطابقا عما فاما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان يكون كل منهما مدخلا في حصول المعدول
فتبطل كلا الطرفين واما ان يكون احدهما من العلة ولا يكون الاخرى مدخلا صلا فيبطل الحد
وفي بحثنا اولافلان مبني ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس للارتفاع الابطال
على ان المطابقة علة تامة ومعلوم لم لا يجوز ان يصح مجرد كون الارتفاع موقفا على المطابقة
لا يحصل بدورها فتبطلان الحكم على تقدير كونها علة ناقصة ومما نينا فلان يتقيد في
لم يذكره وموان يكون احدهما علة تامة والاخرى علة ناقصة وح يستقيم الحكم ايضا
كاذكرنا واما الاحتمال الخامس وموان يكون الفاء للرفع والمعنى على قصر المسند على المعدول
فتبين عليه ان هذا القصر لا يقع الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار رخصا مطلقا
لا يلزم من الحكمين جواز العوم من وجه واعنه الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس
وموان يكون الفاء للرفع والمعنى قصر المسند اليه على المسند فتبين ان مبني هذا القصر
على المساواة او كون مقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحكمين لجواز العوم
واهمية مقتضى مطلقا واعلم اننا قد جربنا في هذا على ما اختار محمدان ان المطابقة
المقتضى في اذا جازنا ايضا كونها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على مقتضى الاعتبار
كما ذكرنا في هذا الاقسام وبسط الكلام كما بينا في **المقدمة** لان الترتيب من حد الاجاز
لان كون من الطرف الاعلى لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون ما واحد لا ينقسم الى
الذي حصل ذلك الامر طاقا له فاذا جعل حد الاجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل الطرف
من حد الاجاز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف في الامتداد جعل الطرف طاقا
نعم قد جعلت في نوعا وما بهما

مع تعدد افرادها لان المحو في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث النوع
وتعدد افراده لا يوجب تعدده من حيث هو فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاجاز و
طبيعته طرفا اعلى وحد الاجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من افراد ذلك النوع ولكم البقاء
للنوع بجواز ان يكون ثابتا لا فراده كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لا فراده من زيد وعمر
فالطرفية الثابتة للنوع الاجاز بجواز ان يثبت لا فراده من نهايته الاجاز وما نوب عنه قلت
لكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لا فراده فقط كالنوعية الثابتة للانسان
يتمتع بثوبها لزيد وعمر والجسمية الثابتة للحيوان تمتع بثوبها للانسان والفرس وغيرهما
من افراد الحيوان ولا شك ان الطرفية انما يثبت لطبيعة الاجاز من حيث هي لان الوحدة
لازمة للطرف وهي انما يثبت للطبيعة من حيث اذ عند ملاحظه الافراد يحصل التعدد
المتناهي للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل
احكام افرادها لا يقال لم لا يجوز ان يعتبر عن النوع بافراده فيجب عند نوع الاجاز بعد
الاجاز وما يقرب منه فيكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التقييد بافراده
لانا نقول لوصح التعبير عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع
من حيث هي واما فيها فلا كما اذا قلت لزيد وعمر وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع
فان الظاهر لا يصح ولئن صح فيها فانما يصح بجمعها لا ببعضها سيما اذا كانا قلبا ومنا
لكل لان الطرفين من النهايات لا يتناول الوسط الى المستأخرين والظاهرة يتناول جميع الطرفين
والنهايات ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاجاز وما يقرب منها عن نوع الاجاز على
ان حد الاجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبة على ان الاضافة بيانها فيما يقرب من
حد الاجاز يكون خارجا عن حد الاجاز ولا من افرادها ومما اذا غير الكلام
للمادونه الخ قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمرتبة المتوسطة لان مادونه
الاسفل مادونه ايضا فمدق عليها ما اذا غير الكلام في الى مادونه الحق والجواب

ان عموم ما في قوله مادة الى اي مرتبه دونه يدفع ذلك فلا يصدق على ما ذكر من
المراد بالمراد واللبس المتوسط انه اذا تغير الكلام دونه التحق بل الى مرتبه دونه بحيث يكون
دون الاسفل ايضا وايضا يصدق الكلام بان التغير الى مادة علمه لا التحاق والاسفل هو
يكون التغير الى مادة علمه لا التحاق واما غير من الاوسط والاطل فلما اذ يتغير التغير الى
دونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون الاسفل نعم قد يجمع التغير الى مادة واما ما هو
علمه لا التحاق وهو التغير الى مادة الاسفل ونحو الاجتماع مع العلم لا يوجب العلم
لانه ليس ما جعل المتكلم موصوفا بصفة نقله من مكان الى مكان في الاشياء ان المراد بصفة يتغير بها في
فلا يقال عرفنا مجتنب ورجع ومطبق لمن يكلم بما فيه مجتنب وتربص وتطبيع كما يقال
بلين فصيح للمتكلم فاندفع ما قيل وصف من صدر عنه التجنبين المجتنبين ورجع الصريح كان
انكاره لضروري البطلان وقيل وجه تخصيصه ببلاغه الكلام ان تحميمها للكلام يتوقف
على بلاغه المتكلم بل على بلاغه الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون فيه الجود
محتمل فيه وربما ينع ذلك بناء على انها لا يغيره اذا لم يصدر عن البليغ كان خواصه الكلي
قوله ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ الظاهر صدق على ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدهم والذم او الشكر والشكايه او في نوعين انواع
منها ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا خفاء ان هذا الملك ليس
ببلاغه المتكلم فالعرف غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وسمى ان يقال الطاهر فصاحة
المتكلم بما تقتدر بها على التغير عن كل ما يدخل تحت قصد بلغة فصيح
ان المراد بما ذكره تعريف بلاغه المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ لا
على كل ما يدخل تحت قصد من المعاني **المراد** ان البلاغه في الكلام مرجعها
انما جعل الامر مرجع بلاغه الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين ببلاغه ايضا
تفسيها على ان مرجعيتها بلين في المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتها ببلاغه الكلام لان



لان توقف بلاغه المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغه الكلام عليها فلو اطلق البلاغه بحيث
يتناول البلاغتين اوضح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف المتكلم عليها لا لاجل بلاغه الكلام
بل لاجل امر آخر **قوله** اي ما يحصل ان يحصل المرجع يستعمل مصدر بمعنى الرجوع وان كان على
الشد وذلك القياس فتح العين والمصدر قد يكون بمعنى المفعول الى الرجوع اليه على الشذوذ
ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المفعول
على الاول مرجع الجود الى الفنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود هو الفنى اي موضع رجوعه
ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدر المعنى المفعول الى الرجوع اليه للجود هو الفنى وما ذكره من
من التفسير ما يجب ان تحصل الى انما سبب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
المعنى والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاخر
ولو لم يكن كذا الى لم يحتمل المصدر بهذا المعنى بل يتعين في اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول
والامر في ذلك بين لوضوح المقصود **قوله** الى الاحتراز عن الخطا كانه اراد به عدم الخطا
عن قصد على ان يكون القصد قيدا للنفي لا النفي قصم قوله والاحتراز لانه على تقدير اشتاء
عدم الخطا من قصد ربما يكون خطأ وربما لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد
وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلو جرد الخطا واما الثاني فلا اشتاء القصد
فاندفع بانه يتوهم انه ان اراد بالاحتراز من الخطا ان لا يخطا فلا وجه لادراج ربما لانه
على تقدير اشتاء عدم الخطا يتوهم بوجود الخطا فلا وجه لادراج ربما لانه على انه
قد يكون خطأ وان اراد بحفاظه نفسه من الخطا فاما ان يشترط فيها عدم الخطا فلا وجه
الى الحفاظ لانه يمكن لوجود البلاغه عدم الخطا واما ان لا يشترط فلا اعتداد بموجبه الخطا
بدون عدم الخطا كيف البلاغه يوجد مع عدم من الحفاظ بان لا يخطا بدون الخطا
وبعدم وجوده بان الخطا مع الحفاظ شي وموانع لما اراد بالاحتراز من الخطا
الخطا من قصد نقول والاعتداد لا من وجود الخطا وعدم الخطا لا هو قصد ولكن
التعجب من شذوذه في البلاغه فادرج الانتصار

على الاول كما فعله رحمه الله حتى احتاج الى كلمة بقاء وكان الاول ان يقول الاول والاولى الخ او
المطابق واداه بالمطابق لكن لا يصح قصد فلا يكون ليثا ويكون ان يقال استقاء البلفظ عن الثا
امر ممكن لا يمكن انكاره ويستحق الزامه على الخصم واما استقاء مع وجود المطابقة و
عدم الخطا بعدم القصد فلا يصح عن خلفه وبقا يتلقى بالانكار فلا يسهل ان يقرر على الاول
ولا يصح من ذلك شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالانصاح مع المطابقة مطلقا
من غير اشتراط قصد لان ما لم يقر به القصد لا يستدبره عند عدم اصلا يدرك على ذلك تحطه
على كرم الله وجهه ورضي عنه قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل ولذلك شرطون في
المثالا القصد فانهم من غير قصد لا يكون مدلوله عند من ترك القصد لقرين فيما بينهم
قوله ويدخل في غير الكلام الفصح انما لم يقدر بوصف اللفظ في قوله الى غير الفصح
فيتناول الكلام والكلمة فيستغنى عما ذكره من دخول غير الكلام في غير الكلام لا يرين
احدهما الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على غير الكلام الفصح واما تميز
الكلاما فاما يتوقف عليه فغير الكلام ولولم يتوقف غير الكلام على غير الكلام لم يكن تميزا
ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني ان اللفظ انما انصاحه في فصاحته الكلام والكلمة
مشتركة لفظا فلما اريد باللفظ الفصح ما يتناول الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنى
المشرك فتعذر الكلام التزام الجميع المذكور من غير ضرورة والتاويل ما يدفع الاشتراك
لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هنا حصول المطابقة بحمل الفصح على الكلام لا يبدخل
في تميز تميز الكلمات **قوله** قد سهوا عنها ظاهرا لان المقصود اثبات الاحتياج الى
المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليها لان المرجع امره الاحتراز والتميز
المذكوران الاول يحصل بالمعاني والثاني بعضها يحصل باللفظ والفرق والنزول الحسن
وهو تميز اللفظ عن غيره وتميز المعاني عن غيره وغيره فيه ضعف التمايز
التقييد اللفظي عن غيره وتميز المعاني عن غيره والبعض الثاني وهو تميز فيه التقييد

عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض للماضي بالامور لا يرد غير البعض
بالبيان بمعنى ان ما يحصل به لا يحصل به لا يثبت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان انما
اذ جعل الضمير عائدا الى ما بين او يدرك اذ لو جعل عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام لان
بالبيان لا يدرك بالحس واما انه لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاضل ان يكون معينا فاما فلا يثبت
الاحتياج الى البيان **قوله** انحصار مقصوده في ثلثة فنون هي المعاني والبيان والبدء لانه
قد تبين ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توابعها علم البدء وليس المعنى على ان يختص
لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصوده في ثلثة فنون وجعله فنونا ثلثة لتوجه
المنع الطويلة اذ يجوز ان يحمل فنين احدهما في علم البلاغة والاخر في توابعها ولا يجوز
المعنى على هذا يضم مقدم معلومة وهي ان المناشئ العلوم المختلفة ان يجعل كل ما فيها يكون
المراد من لزوم الحصر مناسبة اولية **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الفن الاول
بالمعاني فلانه بحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى لان
بناءه ورجعه الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد وايضا مقتضايا الاحوال
خصوصيات تعتبر في المعاني او لا وبالذات واما تسمية الفن الثاني بالبيان فللتعلق بامر ادنى
الواحد وبما يطرأ في مختلف في الموضوع واما تسمية الفن الثالث بالبدء فلانه بحث فيه
من المحسنات والاختفاء في بداهتها وظواهرها واما تسمية الفن الثالث بالبيان فلان البيان
هو المنطق الفصيح المربى عما في الضمير والاختفاء في تعلق الفنون به تصحى وتبين واما تسمية
الفن الثالث بالبيان فللتطبيق على الثاني على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني
المراد واتصالها بها اشتد فثبت على ذلك تسمية الاول بالمعاني والاخير بالبيان الذي هو المنطق
المذكور واما تسمية الفنون الثلاثة بالبدء فلانه خفاء في بداهة مباحثها ولطافة مسائلها
وظرف لطفها **قوله** الفن الاول علم المعاني لانه ان الفنون اجزاء الكتاب فيكون
بما مر عن الالفاظ فلا بد من علم المعاني عليه من ادبر وموانع بين اللفظ والمعنى من انما
اجزاء الكتاب ما يجوز ان يجعل في

موضعي المنكسر

هذا هو العلم الذي هو علم الحقائق
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول

حكم الآخر فالعلم على الفهم الاول وان كان هو الافظ الدالة على السائل التي هي علم الحقائق
فمؤدول الفهم فيعلم الفهم نفسه مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك وقع قولهم لان العلم
من غير اعتبار حذف ولكن ان عمل على المعاني على الفاظ الدال عليها **بمعنى** المفعول
يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجوهر منه لان رعاية المطابقة لم تغير في البيان
على وجه الجواز منه بل معنى اعتبارها فيه ان الاراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر به رعاية
المطابقة ولو عطل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى **بمعنى** ملكة يقتدر بها الوجهان
بالمملكة هنا كيفية النفس يتمكن بها من معرفة جميع المسائل **بمعنى** يستحق بها ما كان معلوما في
فيها ويستحصل ما كان مجهولا منها ولو حمل المملكة على ما يذكر في مراتب الادراك من ملكة
الى النظرية وهي العقل بالمملكة ومن ملكة استحضار النظرية التي حصلتها اولاً ثم صار
مخزونه عند متى شئت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يقع اما الاول
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علمه بعد علمه بالعلم بلا اشتراط
ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصار مخزونه عند متى يتمكن من معرفة كل منها كما
فان من موقوفه بلا ريب على خيفة وما لك حكمة الله لم يعرف بعض المسائل على انقل منها
في الكتب ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل بعد ما تحققت فها هم يطلبون
الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه رحمه الله في الشرح ما نل الى الثاني فهو محل **بمعنى**
وجوز ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة وصونها بالمعلومة اشارة الى وجه التميز
فان الفاظ العلم حقيقة في الادراك مجاز في القواعد المذكور الخلاقا المصدر على المعنى
ولم يجعل حقيقة فيما تترجم الى الجاهل على الاشتراك وكذا الخلاقا العلم على الملكة مجاز الخلاقا
لاسم الحسب على البسب العكس بقدر ما يتبادر الى الفهم من الخلاقا العلم على العلوم الدونية
والصناعة الملكة او القواعد من غير استعانة بقرينة وهذا آية النقل بلفظ العلم فيها
معرفة او اصطلاحية **بمعنى** لا استعمالهم لمعرفة في الجزئيات الفاظ ان اراد الجزئيات فقط

على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال الادراك الجزئى والعلم الادراك الكلى معنى انه
آثر لفظ المعرفة هنا على العلم جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه علينا ان اشارة لفظ المعرفة
لا يحتاج الى الجزئى ان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة
سواء كان ادراكا للملكى والجزئى والحواسلية المعرفة ان ذكر في الايضاح وقد جعله
للتنخيص انه قيل يعرفه من علم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكلية
والمعرفة بالجزئيات فشرح رحمه الله كلامه على وفوق ما ذكر وقد يجاب عنه لما ذكر لفظ العلم
المعرفة اقضى نكتة والجزئى ان على هذا الاصطلاح يصح نكتة قصر اليه **بمعنى** مستنبط منه **بمعنى** جزئية
الظان هذا التفسير مبنى على اختصاص المعرفة بالجزئيات فيناقش بان هذا انما يستلزم
كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
لان ادراك الجزئى يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلى
وللجواب ان ادراك الجزئى وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئى لادراك الكلى فان ادراك الكلى
كل من جزئيات ادراك جزئية فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك بهذا المعنى فذلك
استنبط رحمه الله جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختص بادراك الجزئيات ولما كان جزئية الادراك
ايم من ان يكون جزئية المدرك اولاً وان الوقوع هنا واللازم من استعمالهم المعرفة هو الاول
فتدراك الجزئى بادرار الجزئيات فقال هي معرفة كل فرد فرد وقيل هذه العبارة من قبيل
حذف العاطف ونز المعطوف اي كل فرد فرد على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الدين
ما اتوك لتعلم قلت اي قلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا بسما ثم اى ولبنا وتمر
وفيه انه لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد فرد لم يجز او لم يحسن فلا علق القول بحذفه
من قبيل تعدد حذف المضاف اليه صورة كقوله في نحو هذا طوطى منقذ الخال
خوطمة طوطى امضا ورايته اسود ابيض ويزن القوم واحد واحد **بمعنى** على ما
في الفتح حيث قال في تعريف المعاني على ما يقتضى لما ذكره فان المذكور حقيقة هو
العلم **بمعنى** الكيفيات وقد استغناك

اصح

مطلوب
حذف العطف

وأما الصحيح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول المتأخر وارتقاء شأن الكلام في باب القول
 وخطوط في ذلك بحسب مصادق ذلك المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد في اللفظ
 الكلام الذي يليق بذلك المقام الذي يليق به وهو مقتضى الحال وانت خبير بان تصريح صاحب المنطوق
 لا يخط عن تصريح الشارع حيث قال بعد قوله وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
 اطلاق لكم فكذا وان كان مقتضى الحال طرد كالمسند اليه فكذا وان كان مقتضى الحال ثباته الم
 فان وقع قول فان كان مقتضى الحال تفصيليا لقوله والذي نسميه مقتضى الحال يصحح بان مقتضى
 الذي يعتبر مصادق المقام لما نأموه نفس الكيفية في تفسير الشارع لا يطابق المردود وكون
 والاصح القول بانها احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد يتناهي ما سبق به من هذا
 مع كون مقتضى نفس الكيفية **تذكر قول** وحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب
 عما قيل المذكور في تعريف احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللفظ
 وما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم وهو موضوع المسائل لا يجوز
 ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسناد بحمل احواله وعوارضه الدائمة عليه
 المسائل وذلك ان قد بين محمد ان احوال الاسناد وهي احوال الكلام وعوارضه المتغيرة
 لجزئها الذي هو الاسناد موضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يرع المصنف ذلك في بحث
 والمجاز العقليين حيث جعلها من عوارض الاسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز
 لا مرعاه اليه وهو انساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القادر السكاكي
 فقد حافظا على تلك الرعايه حيث جعلها من عوارض الكلام وصفاته وتخصيص اللفظ بالمر
 مجرد اصطلاح مدفع للعراض قاضي مصر على المصرد محمد ان بان هذا العلم لا يحفل اللفظ الذي
 فالتيقيد بالمر في قاسد **ويختصر** المقصود صرح مرجع الضمير الى المقصود من المعاني بان
 سابقا نفس المعاني ذكره واما فصل بعده ان كذلك متباعدة للمص حيث ذكر في الايضاح
 المقصود وقد اشار محمد في الشرح الى وجهه وهو انما جعل المقصود مختصا ونفس المعاني لا
 وبيان الامر والتبعية التي تارة من

داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخبر منها
 لم يستقم فحصر المقصود يستقيم بناء على خروج المذكور من المقصود **فان** انحصار الكل في الاجزاء
 لا ان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية لا يصدق على كل واحد منها فلو جعل من حصر الكل في
 الجوانب لزم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب انما هو المقصود من المعاني
 لانفس المعاني ولا شك في صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني لا يقال انما
 كذلك لو كان من تبعية وعلوم لم يجوز ان يكون بياينة فيكون المقصود نفس المعاني وانه
 لا يصدق على شيء من الابواب لانه لو يقال لوجوب بياينة لم يستقم ما اشار اليه في الشرح فان
 ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر من المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بياينة كان
 المقصود نفس المعاني فاذا خرجت عن الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في
 المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كل من اريد له المقصود بياينة او تبعية
 لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء يكون خارجا عنه فيخرج الابواب عن المعاني وفساد
 ولا الى الثاني لان ما يكثر ادراج المقصود فائدة فتبين الثالث مع جمع حصر الكل في الابواب
 لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق على كل احدى من الابواب لا يصح على هذا التقدير حصر الكل
 في الاجزاء لا شك في عظم وغاية العناية ان يقال ان التعريف والتعريف يذكر من حصر المعاني شدة
 الاتصال لا يبعد ان يذهب لوم اليها من اطلاق لفظ المعاني وما ادرج لفظ المقصود دفع
 ذلك لوم لان الظاهر ان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني بما هو مقصود وظاهره فيخرج ما
 يلحق به شدة الاتصال فعلى هذا يكون من بياينة ويكون حصر الكل في الاجزاء ويقال المقصود
 ان يختص بمخرج الى المعاني كما هو الحال في المقصود وانحصار مقاصده وما هو المقصود منه
 واذ كان ضمير حصر المعاني لزم ان يحمل من حصر الكل في الاجزاء **فلا يصح** التقسيم لان حصر
 يستقيم على صدق التقسيم على اقسامه والمقسم هو الكلام يحمل على النسبة ينقسم الى جزاء والاشياء بانه
 ان كان النسبة خارجة عن كليهما او لفرق لفرقت النسبة بالاشياء في الاشياء لم يصدق التقسيم
 على الاشياء

لا يقال معنى قوله والا فان شاء ان لم يكن لنسبة خارج وان لم يكن لكون الكلام
ولا يكون لها خارج كذا ذكر وان لا يكون له نسبة اصلا يكون النسبة خارج لانه يقال ان المتبادر
من قوله ان لم يكن لنسبة خارج ان يكون لنسبة وللخارج له على ما هو قاعد مرجوع النفي
الى القيد **ان** كان لنسبة خارج اما ان يراد بشئ للخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه بشيء واما ان يراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي السماء للخارج
والنسبة الخارجية وكلامه رحمه ان كاشعرا الثاني وهو شرط بالادرجة قال فبما ذكره من
التحقق من غير قصد الى كونه اعلى نسبة خارجية وقد افهم من قال الصدق وقوع النسبة
بشئها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه يتجه على الاول ان لا يكون للخارج كاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر
وما يدل عليه الكلام فمستبقة مطابقة النسبة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون
في نفس الامر بل ما يكون خارجا بحسب لالة اللفظ اي يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص عن الثاني
الا بالزام ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي يشترطها الكلام كما
نقلناه ونريد قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب فاحتمال على المدلول
و في هذا لازمه دفع التوهم بعبارة وعوان الخبر الاستقبالية لا بما يجاب به ينبغي ان يكون
كاذبا باجمها والسليمة صادقة بكليتها لان النسبة الخارجية في الخبر الاستقبالية
في الحال فيكذب الموجبة منها مطلقا ويصدق السالبة كذلك تخالف النسبتين في الاولى وثبوتها
في الثانية فاشارة الى دفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في احد الازمنة ففي النسبة الاستقبالية
يعتبر ثبوت نسبة الخارجية في الاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة للخارجية المعبر
فيصدق من الخبر الاجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب منه ما لم يطابقها
وكذا في الخبر البدئى وتوضيح ان كل من لم يقبل ثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه كاشعرا
من غير قصد الى كونه اعلو ابرج في الخبر الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضى ما يكون
والماضي ما يكون في الماضي



ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال لان نسبة
الكلام لما كانت الاستقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لما لانها معتبر على اعتبار النسبة
الكلامية وقد نقل عنه رحمه ان في بعض المواضع ان قولنا في احد الازمنة دفع التوهم الى النسبة
لا خارج لانه لا يكون خبرا ومنشأ التوهم النقول عن ان النسبة الخارجية معتبر على اعتبار
نسبة الكلام بحسب الازمنة فنبه على ذلك بقوله في احد الازمنة فاندفع التوهم واستخرج بان ذلك
بمبنى على ان المراد بان الخارج ما يدل عليه الكلام والافضل للخبر الاستقبالية خارج في الحال معنى
الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم **اي** وان لم يكن لنسبة خارج كذلك
نظائره او لا يطابقه وربما فهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون بحسب طائفة
الكلام او لا يطابقه فالفرق بين الاخبار والانشاء انما هو باعتبار ان الخارج للزعم بحسب طائفة
نسبة او لا يطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك يتوجه عليه ان من ادفع للنقضين الحكم الا
ان يؤخذ قوله بطائفة او لا يطابقه على معنى قصد المتابعة وقصد عدمها كما قال رحمه ان بحيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا يطابقه او يحمل قوله او لا يطابقه على معنى عدم الملكية
بمعنى لخص من سلب المطابقة وما ذكره رحمه من التحقيق مشروطة بالخارج لنسبة الكلام الانشائي
حيث قال من غير قصد الى كونه اعلى نسبة حاصلة في الواقع لا يقال ان لم ينفع الخارج بل نفي
القصد الى الدلالة على الخارج وان لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بناء على ان معنى ثبوت الخارج
لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه لانه ادبرج القصد ما اعلمنا باعتبار القصد الدلالة
على ما قالوا اوبان ما لا يقصد لا يعتبر وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة على انه
لام يتعرض في مقام الفرق بين الخبر والانشاء لانتفاء قيد المطابقة وجودا وعدما في الانشاء
واقصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل
القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم يكن لنسبة خارج كذلك يشترط ثبوت الخارج بناء
على ما نقر من قاعدة مرجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل عند العمل ولكن ان تقول ان كان

اعتبار

بمقتضى الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك ويجوز ان يراد به ان الشئين المذكورين
اعتبر بينهما نسبة في الكلام فينبغي مع قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع فهذه النسبة الواقعة
خارجة فلا ريب ان الخارج لا يتقصد المطابقة بينه وبين نسبة الاشياء وجودا او
عدما ولا يلتفت اليهما **ول** وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكرنا من وجود النسبة
في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الفهم معنى وجود النسبة الخارجية
يشترط ان ليس معنى الخارج منها ما يراد في الاعيان حتى يلزم كون النسبة من الامور العينية
الموجودة في الاعيان بل معنى الخارج منها خارج الذهن او الواقع في نفس كل من يفهمه وهو ان
ان الواقع منها هو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الجزئي توضيحي انهم قالوا يوجد النسبة
عنا فربما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانما يطابقا تقر بان النسبة موجودة
في الخارج فدفع عنه ان ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع وخارج ذهن الحكم او المخاطب اعني
خارج الكلام لا يراد في الاعيان فلا يخل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لا تقر بان النسبة
ليست موجودة في الخارج لان الخارج في معنى ما يراد في الاعيان وقد دفع بان معنى كون النسبة
خارجية معنا انما خارج لا موجود خارج في الخارج في كل نفس النسبة لوجودها وهذا لا يتناقض
ما يقر النسبة ليست موجودة في الخارج لان الخارج في طرف لوجود النسبة لانها ثابتة
ظرفية للخارج لنفسها لا في ظرفية لوجودها لان النسبة الثانية لا يوجب في الاولى اثبات الاول
لا يستلزم اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرف لنفس الوجود لم يلزم
كون طرف الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجيا فان الموجود الخارجي ما يكون
طرف لوجوده انما يكون الخارج طرفا لنفسه وفي قولنا الوجود ليس موجود في الخارج طرف لوجود
الوجود ولم يلزم منه نفي كون الخارج طرفا لنفس الوجود حتى يلزم انشاء الوجود للآخر
فان قلت الامر الخارج من الوجود الخارج فان الامر الخارج من جزاء ان يكون معدوما في الخارج
كالوجود الخارج في فاعني قوله ان قلت ان النسبة من الامور الخارجية وليست بالظهور انما
تدبر في جزاء وان لم تكن

لا وجه

موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن ان
اللفظ بانها ليست موجودة في الخارج يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية عليها
من الموجودات الخارجية وقد يقال ان اشارة الى الخلق في تحقق النسبة في الخارج من الحكم الحكم
والمناسبة يحل الامر الخارجية على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى **ول** لا وجه تخصيص هذا الكلام
بالجزء قد توجه بان الجزء اعظم شأنا واكثر اجزاءنا واوفر نكتا واصل للاشياء ولذا قدم في
الكتب اجزاء الجزء وورد الابحاث المشتملة بين الاشياء والجزء في باب الجزء فيجوز تخصيص هذا الكلام
بالجزء وان تحقق في الاشياء ايضا **ول** على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ بربما يتوهم
بان قصد الى تحقيق معنى الاطنباب وان كون الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولولم يبعد الزيادة
بالفائدة فربما سبق الى العلم ان الاطنباب هو مطلق الزيادة وان كان الكلام بالبلغ لفائدة
وان ان فهم قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد بها لا يخفى عن خفاء ربنا او رتبته هو لا عنه
ول الذي قد سبق اشارة اليه اشارة الى وجه تسمية ذلك الجيب بالنسبة فانه اما يستعمل
فيما سبق بوجه ما ولذا يستعمل في البيهيات وما في حكمها او انه يستعمل فيما يستغنى عن الدليل
كالبيهيات وما في حكمه وما سبق للاشارة اليه في حكم البيهيات **ول** اي مطابقة حكمه اشارة
ان المطابقة انما هي للحكم او لا وبالذات للجزء ثانيا وبالعرض وصدق الجزاء ان كان
عن مطابقة الجزاء كان حكمه حكم المطابقة في البسوت للحكم او لا وبالذات وان كان عبارة عن
حكم للجزء فما سبق الى العلم ان الصدق ثابت للجزء او لا وبالذات لالصدق في كون الجزء
مطابقا للحكم وانه ثابت للجزء او لا للحكم لكن التحقيق انما هو ايضا ثابت للحكم او لا وبالذات
لان مطابقة الحكم امر ثابت له او لا وبالذات واما كون الجزء مطابقا للحكم فهو ليس عن مطابقة الحكم
بل انها مبداه وهذا كما قيل في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان
الفهم صفة القام والدلالة صفة اللفظ فكيف يفهم تعريفها بان فهم المعنى من اللفظ اي كون
مفهومه المعنى صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للقام فربما عليه بان فهم المعنى من اللفظ

الكلام

يعدر ط

مطابقا

ايضا صفة للقيام لكن يرتفع باللفظ والمعنى يصير سببه مبدأ الصفة للفظ والمعنى
اي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ **فقط** تلك النسبة المبنية
من الكلام الطائفة التي تدل عليها الخبر وكلامه **وهم** ان في كسبه يشر بانها في وقوع النسبة
اولا وقوعها ويختص عليها ان لا يكون اللفظ الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المبنية في الخارج ايضا
فكيف يصور مطابقتها مع اتحادها ويكتفي بالوقوع لاعتبار ان احدهما كونه
مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام وما يدرك
عليه والوقوع باحد الاعتبارين يفرق بالاعتبار والاخر يجوز ان يتحقق التطابق بين المتعارفين
بالاعتبار وقد ختار ان النسبة المبنية التي مطابقتها للخارج صدق انما هي الاتباع
اي ادراك ان النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الظاهرية بان يكون في الوقوع كونهما ثبوتيا
وعدم مطابقتها اياها بان يكون في اللاد وقوع لاختلافها ثبوتيا وسلبا وكذا حال القضية
فان النسبة المبنية منها لا يتوهم ان ادراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقتها للخارج بان يكون
الخارج اللاد وقوع وعدم مطابقتها بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقها ثبوتيا والقضية
وانشائها في السالبة والكذب فيها ثبوتيا وانشائها **وقد** انكم الا ان يقال ان كاذب
وجه الاستبعاد ان المعلوم الظاهر عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد
ولا يطابق الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد ومذا بقاء على انه يثبت عند ذلك ان
ان النظام قابل بالحصار البتة والا فليكن هو من ينكر الاختصاص فيستغنى عن الزعم ذلك بعد
وقد في ان المشكوك خبره هو الحق كاذبة الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون
حكما بذلك الحكم لجواز تخالف المدلول فان قالوا جملهم كاذبين ولم يتوضروا ان الالة
اثبتت الكذب بعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتوضروا حال الصدق كانه في
الشرع وكان وجه ان الالة لا تدل على ان قصد مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاهل ويكون كاذبا فيقال للناقضين باعتبار ان كلامهم
مبني على الواقع والاعتقاد جميعا

لا باعتبار ان لم يطابق للاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالالة لانها لا يثبت ما
هو المدعى من كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة ويمكن ان يقال ان يكون
من الاستدلال في مذهب الخصم والالة ينبغي كون الصدق مطابقة الواقع كما هو مذهب الجمهور لانها
اثبتت الكذب معها فلا يكون الصدق لها ضرورة امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان
بارتفاعها ولا يبعد ان يثبت بالالة كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط فان حصل الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق مطابقة
لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
فقط ان يكون الصدق مطابقة فقط على ما هو مقتضى ثبوتها **وقد** شهادة ان والتم
فان قلت عند موكدات ينفذ تاكيد الحكم الذي دخلت عليه وهو المشهور به اعني كونه صليما
رسول الله لا تاكيد لشهادة المناقذين المدلول عليه بقولهم يشهد فلا شهادة لهذا الخوفا
في نفس تشهد الخبر المذكور يقال انها وان دخلت المشهور به كذا يشهد بان الشهادة من كلام
ورغبة صادقة تندا والادج ان جعل الخبر المذكور متضمنا لهذا المحل الاول لم يشهدوا
الكذب في الشهادة برجوعه الى تشهد باعتبار كونه خبرا قديما وحدثا في كاشية **وقد** انهم
لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع
في الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب فيها
الى اعتقادهم الفاسد كان المراد بعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس لعدم
مطابقة الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم
غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذب بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة
الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع مكذا ان لم
نكذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقة الواقع
في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكر رحمه الله في الشرح اشكال دفع الاشكال فتمثل

مع الاعتقاد بان مطابق الظاهر جعل قولهم مع الاعتقاد حالاً عن خبر المستند وهو مطابق
والاصح استناد قولهم اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر المرجح هو الاعتقاد المذكور
سابقاً وقد فسر باعتقاد انه مطابق يوجب ختلاف المراجع والمراجع وليس بوجه فكيف فتن
بمثل ذلك في هذا المقام على العلامات في شرح المنهاج ولا يستبعد ان يرجع ضمير مطابق الى الواقع ويجعل
قولهم مع الاعتقاد ظرفاً لقوله للمطابقة وقوله ظرفاً للغير في عدهما باعتبار كون عبارة عن المطابقة
كافي قولهم وما هو منها بالحديث المنزعم اعمالاً للغير باعتبار معناه في الظرف فلا يتجوز جعل الظاهر
عن خبر المستند ولا اختلافاً للمراجع والمراجع لكن ينبغي ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد
معنى السلب الكلي اي عدم مطابقة شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون
متمكناً اعتقاد لا يطابق الخبر فلا يمتد لعدم الاعتقاد اصلاً على ما هو المقرر من رجوع النفي الى
القياس حتى يطابق ما ذكره محمدان من مذهب الخارئة ان الكذب عند عدم مطابقة الواقع مع
اعتقاد عدهما ولو حمل على معنى رفع الایجاب الكلي استلزم الواسطه ودخل في الكذب جميع اشياء
ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولاً لصحة عدم الاعتقاد اصلاً والادخل فيه قسمان
وينفي القسمان الباقيان واسطه فيكون الواسطه اقل مما ذكره محمدان وعلى تقدير السلب
الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام الواقع
وكانه محمدان ذهب الى ما ذهب اليه في الحل على السلب الكلي لان عبارة لا يضاف بغيره
ضرورة تطابق الواقع والاعتقاد اي حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور لثبوته على تقدير النفي ايضا
لان العاقل اذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر بما مطابق اعتقاده لانه
انما يعتقد ما يعتقد مطابقاً للواقع مثلاً اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع فقد
طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال بثبوت الاستلزام على تقدير انحاء التامع من جهة
تعليل التوافق اذ يكفي لهما ان يكون التوافق موجبا له والامر كذلك لان موافق الموافق للشيء
موافق له لكن

لكن بما يوجب عليه الاستلزام هو مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
وايضا التوافق بما يظهر ملاحظه استلزام اعتقاد المطابقة للاعتقاد وتعليل هذا انك
ليس بذلك اي الاخبار حال الجنة الاحسن ان يفتقر يكون الخبر المذكور خبراً حال الجنة كما صرح به
اخر حيث قال في عدم بكون خبره لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم اراءهم
الصدق باحد شق الرقيد لانه انما يفيد تجوزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق ايصل
دليلاً على عدم تجوزهم لجوانب تجوزهم ولا يعتد به وانما الصالح الدليل اعتقاد عدم الصدق
لانه يفتقر تجوزهم لا يقال في الاستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهراً كما يشترط قوله اظهر لانه
قد اشار الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو محل اعتقادهم
يعني ان صدقهم في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه فلا يربطونه باحد شق الرقيد
لكن لما كان ذلك لا تقوله لم يعتد به على هذا المعنى خفاء قال لو قال لانهم اعتقدوا عدم
صدقهم لكان اظهر وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاستناد لا يقال فاللازم
ناخر اللفظ الموصوف لما ذكر باعتبار وصفه لكن لا شك ان اعتبار ذاتة متقدم فاعتبار
جانب الذات يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرتفع على جانب الوصف فلا اقل
من ان لا يرتفع لانه يقال لما لم يبحث عن ذات الطرفين بل عنهما بملاحظة الوصفين اعتبر جانب
المبحث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا بحث لنا عنها **لانه** كذا افاد الحكم
اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار العلم والافادة او الاستفادة
لا باعتبار الوجود لان اللزوم باعتبار مستفقطاً لان وجود الحكم لا يستلزم الخبر
فضلاً عن كون محذور كذا ولوجعل الفائدة ولازمها نفس العليين والافادتين او الاستفادتين
اعني علم المخاطبين بالحكم فيكون انجبراً لما به او افادة الجزاء بما او استفادة المخاطب
اباهما من انجبر صريح اللزوم باعتبار الوجود وهو وسيمثل هذا الحكم اشارة الى دفع
دفع مقدمه وموان هذا الحكم لما لم يكن حاصله من الخبر بل قبله لم يصح الحلاق فائدة الخبر عليه
لما نوايها لعل من ايات

مطابق

الاسناد اذا شك ان اشتراك المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ فيه كما تقول
 الاقدام الممدوم او الموموم مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع اشتراك لم يكن محال
 فيه نفسه قطعا ولا يقاس بها على لفظ الاقدام المستعمل في الاقدام المومومة على ما هو مستعمل
 تخيلية عند السكاكي وانه مجاز على قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمال اللفظ في
 معنى وهو شبيه بالافعال المحققة وانه غير ما وضع له لفظ الاقدام جزا باختلاف لفظ الاقدام
 فانه لم يستعمل له الا في معناه الموضوع له فهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر وجوده على سبيل الترتيب
 دون التحقيق وانما ذكر الاقدام وذكر في الاقدام موموم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا
 محققا لانه وفي المباني في مدخلية الحق في القدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاطنة
 وجعل مقدا اذا لا شئ اكمل في تحصيل القدم من المقدم بل انه هو المحصل له لا يقال
 الفاعل للاقدام الموموم هو المقدم الموموم واسناده اليه حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه
 موموما فاعل حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار الاقدام الموموم لا باعتبار
 اعتبار مقدم موموم ففي اعتبار فنيه **قوله** وهذا معنى على ان المراد بعينه الرفع
 لما يقال الاسناد المجازي عند المصر انما هو اسناد الصفة الى الضمير راضية بالنسبة للصفة
 في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلان
 ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها ووجه الرفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة
 فالمراد بها واحد فاذا اريد بالضيم صاحبها كان هو المراد بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون الضمير
 هو في صاحب عيشة وبطلان ظاهر وبعبارة اخرى تزيهه ان بناء على ان المراد بلفظ العيشة
 المذكور فيه اما نفس العيشة او ضمير بناء على اتحادها والاول **قوله** وهذا الاول انتم
 لان المجاز عند المصر انما هو اسناد الصام الى الضمير المستكن في العائد وفي انها فيجب ان يراد
 بالضيم فلان بلفظ النهار لم يصف الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة
 لا بحرمة الآية وموظف انما هو لا يمثل بينهما صام في الجمل بناء على ان المراد بها ضمير واحد
 فاذا ارادوا ان يكونا ضميرين **قوله** بالآخر

قوله عند العالمين بان اسماء الله تعالى توقيفية اشارة الى ما ذكره في الجواب عن
 عن هذا السؤال بان التوقيف على السمع انما يلزم ان لو قال السكاكي بالتوقف لكنه لا يقول
 وجه الرفع ان هذا التركيب صحيح شاع عند العالمين بالتوقف كما عند غيرهم فلو كان الامر على ما زعم
 لم يكن كذلك **قوله** والجواب ان مبنى هذا الاثر ايضا يتوجه عليه انه اذا اريد المشبهة او العلم
 لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يسند حقيقة الى المشبهة الحقيقية لا الادعاء التي لا ترى لما كان
 جعل الرجل الشجاع اسد بطريق الادعاء والتاويل لم يكن طلاقا لاسد عليه حقيقة بل مجازا على
 الاصح **قوله** وعدم الحادث سابق على وجوده لا يقال كما للحادث عدم سابقا لعدم
 لاحق فقد عبرت بما يدل على عدم اللاحق فان الحذف هو الاسقاط فلا يشترط ان يكون اللاحق
 بالاعتبار لانه يقال الاصل هو عدم السابق وهو الواقع منها واما التقييد بما دل على اللاحق
 فلنكتة وقوله فكان ترك عن اصله بشران الترك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله
 اني به ثم حذف بشران الحذف ليس على التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الاثبات ينحصر
 القسمين اعني الترك عن الاصل والاسقاط بعدم الاثبات فلا بد ان يكون احدهما حقيقيا
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد من الترك عن اصله ليس عدم الاثبات عن الاصل بل احضاره
 عدم الاثبات به وذكر عدم ملاحظة نيته وقصد ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق وان كان
 عدم الاثبات عن الاصل على التحقيق لكن اثنان في لالة الترك على هذا المعنى **قوله** وانما قال
 تخيل لان العدول ليس محققا وانما هو على سبيل التخيل لان العدول يتوقف على الكون
 سابقا على المحل الاول ولا تنقل عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شئ منهما مبنيا حقيقيا
 اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلانه لا يستعمل بالدلالة بدور العقل واما الدلالة في العقل
 عند الحذف فلان اللفظ المحذوف دخلا في الدلالة بناء على ان قد استمر في العادة فهم المعاني
 من الالفاظ محققة او تخيلية فكان انما انتصر وحده على بيان الثاني في هذا الحكم لانه
 اخرج الى البيان ولذلك بالغ بجملة الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة

اشتهر

وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانما لا يقوم الالفاظ واما العقل في شرط الكلام
فلا ينبغي اليه ولذلك اقتصر على الثاني و اشار بالاعتراض الى وجه الاقتضا **والظاهر** ان ذكر
الاكثر انما هو في دفع بان غاية الامر ان يلزم في صورة التبيين كونه كذا عشا لكن
لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصدا لاختراجه عن العيش بل يجوز ان يقصد
نفس التبيين من غير اخطار الاختراجه بالبال قال رحمه الله في شرح المفتاح لا يخفى ان كونه
القصد هذا المعنى اي ان الجزاء لا يصلح الا لغير كونه الاخر انما لا فائدة فيه وان الحكم
قد يقصد احدهما ولا يخطئ لملاخره باله وما ذكره في وجه الاختراجه من الاثرين فلا يخفى بانها
والمراد او اظهار تعظيم ادرج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل على التعظيم
هو نفس التعظيم اي الوصف بالاعظم لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لو كان
فاسم الدال على التعظيم ينهم من الكلام عند عدم ذكره فيذكر يحصل اظهار التعظيم
وجوز ان يكون اظهار التعظيم عندها اذا كان الخبر الالهي التعظيم باشتماله على
انصاف المسند اليه بالفضائل عند قيام القرينة ينهم التعظيم المحكوم عليه
بانساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم
والمراد تحقيقا او تقديرا اشار الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقديم اللفظي
قسمان تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه وتقديري نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا
وان كان متأخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقدم
المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا فيقتضئ المرجح بان يكون جرمه دلور
اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا اموالكم اقرب للفقوى لان الفعل يتضمن المصدر وموجبه
والثاني ان يكون المرجح مفهوما التزاميا من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى
ولا يوبى لكل واحد لان الكلام مسوق لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مبدء
فرج الضمير اليه وهو الذي اراده رحمه الله بقوله او قرينه حال والتقدم الحكمي ان يكون

المرجع مؤخرا ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه لان ذلك الضمير باعتبار ان
وضعه على ان يعود الى متقدم فهذا المرجح متقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالضمير اليهم
المضمر بما بعده يجوز رجلا ومنه ضمير الشأن والقصد وانما اتركب مخالفه الوضع في هذا
الضمير تقخيما لثاني المرجح وتمكينه لدفع النفس بذكر شيء بهم او لاحق بتشويق النفس
الى العثور عليهم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت بالاهام
للتخيم فتعطلت المرجح ولم يصرح به ليحصل التخيم بتقديم المهمل ثم ذكر المرجح فهذا المتعطل
في حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى يتناول ما في ضمني و
ضمني زيدا على مذنب بصريين بان يقال التقديم الحكمي ان يكون هناك شيء يقتضي تقدم
المرجع تعقلا فيجعل في حكم المتقدم وفي صورة التنازع انما يضرر التنازع في الاول بعد
ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المفعول المذكور فاقضى ذلك تعطل المذكور سابقا على
لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين قال رحمه الله يريدوا يقولهم المعرفة
ما وضع شيء بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحد معينا والالم يدخل في المرفوع
الاعلام اذا الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احده يصلح
للمعنيين قصد المستعمل بل ارادوا ما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك في
مقصود اللواضع كافي للاعلام او لا كما في غيرها فلو قالوا ما وضع لاستعماله في شيء بعينه
كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر منه في المضمر واخواته وضعت
لكل معنى معين وضعا عاما باعتبار ان ملحوظ الواضع في وضعه للمعينات امر عام كونه
مشكلا او مخاطبا او غائبا او اشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضع **والمراد**
وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله في قول السكاكي وحق الخطاب ان يكون
معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطبه معه
لحق العبارة بهما على قول كلامه يترك الخطاب لمعين مع ان المذكور هنا في الكلام

٢١

COP

اركان المعين فالمناسبات يرجع الضم اليه ثم كلام النحوي يميل وجها آخر
لا يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله تعالى وهو ان تعلق الحكم قوله مع معين يكون لا
بالخطاب وكلامه رحمه الله لا يحتمل هذا والا لكان المتروك بالمتروك اليه فيقال ترك
المعين الى غير المعين او الخطاب حكايبة تاريخ الفسخ الى
تمت طائفة المختصر على يد اضعف عباد الله تعالى عيسى بن محمد
بن ابراهيم كجناناني في تاريخ سنة خمسين وثمانمائة في
بلدة سمرقند في مدينة السلطان الخ بيك كوركان
خدمته في يوم عيد الطوي



لقد تمت طائفة المختصر بعون الملك العباد على يد اضعف العباد
حام الدين الحسن بن المرحوم الحاج عبد الرحمن
من اولاد الشيخ مرزبان عليه الرحمة والمغفرة والرضوان
غفر الله له ولوالديه ولاسايتذ ولجميع المؤمنين والمؤمنات في وقت الضيق
في يوم الجمعة في الثاني عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة
يارب اغفر صاحب الكتاب وكاتب الحروف والابواب تحت من الاكات والعذاب
وارحميهم ولجميع الحساب

1957

المكتبة على التمار والدراسات والفضل السلام

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>